

الحكم الملكي المطلق في السعودية

عبد اللطيف هاشم

عبد يوسف النعيمي

عبد اللطيف هاشم

الحكم الملكي المطلق في السعودية



الجملة المركزية للحزب الشيوعي في السعودية

تولي أوساط عديدة في المنطقة العربية والعالم اهتماما واسعا ومتزايداً بالمعارف المختلفة ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها ، حول المملكة العربية السعودية ، وذلك لما يمتاز به هذا البلد من مكانة اقتصادية واستراتيجية هامة ، ولما يلعبه من ادوار خطيرة على الصعيدين العربي والدولي . ويقابل هذا الاهتمام الواسع فراغ ملحوظ في المكتبة العربية والعالمية للدراسات والبحوث ، التي تتناول مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في السعودية بصورة جادة وموضوعية ، وقد اختار الناشر هذا البحث لاهميته البالغة والاسلوب العلمي المتبع في المعالجة . فهو يطرق موضوع الحكم المطلق في السعودية ، جوهره وظروف نشوئه ونموه وأفاقه . واذ يشير الناشر الى اهمية هذا البحث وموضوعيته ينوه كذلك الى نقطتين اساسيتين هما :

اولاً : ان الباحث لم يشير الى فترة ظهور الحكم المطلق ، وأشار فقط الى فترة ترسخه . مما ادى الى ضرورة تحديد فترة ظهوره ، التي تتوافق مع ظهور العلاقات الرأسمالية في البلاد في الثلاثينات من هذا القرن .

ثانياً : لقد تم توحيد شبه الجزيرة العربية لاسباب داخلية وخارجية ارغمت الاستعمار البريطاني ان يقبل به ، حيث ان مصالحه في تلك الفترة اقتضت ضم الاجزاء المترامية لشبه الجزيرة في دولة مركزية واحدة ، على عكس ما يطرح ، بان 'بريطانيا استخدمت 'فرق تسد' كمبدأ لاعاقبة تشكيل الدولة المركزية من قبل ابن سعود .

ان 'طريق الكادحين' تضع هذا الموضوع بين ايدي القراء لما يحمله من اهمية علمية وعملية بالنسبة للقوى الوطنية ، آمليين بان يفتح المجال للبحث والتمحيص من اجل اغناء وبلورة المواقف السياسية لفصائل حركتنا الوطنية في نضالها ضد الحكم الملكي المطلق ، واقامة حكم وطني ديموقراطي .

المحتويات

- المقدمة

الفصل الاول

الملكية المطلقة كشكل للدولة الاقطاعية

- ١ - ظروف ظهور الملكية المطلقة
- ٢ - مفهوم الحكم المطلق وجوهره
- ٣ - العلاقة النسبية بين الملكية المطلقة والاستبداد

الفصل الثاني

تشكيل الدولة المركزية في السعودية

- ١ - النظام السياسي الاجتماعي لشمال شبه الجزيرة العربية في ظروف التشتت
الاقطاعي القبلي في نهاية القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين .
- ٢ - عملية تشكل دولة مركزية في السعودية .

المصل الثالث

تطور سلطة الدولة في السعودية

- ١ - شكل سلطة الدولة في السعودية في الاعوام الاولى من قيام الدولة المركزية

- العشرينات - الأربعينات من القرن العشرين .
- ٢ - التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السعودي في الأربعينات والخمسينات .
- ٣ - الملكية المطلقة في السعودية منذ الخمسينات .

الخاتمة

البيبلوغرافيا

يجري في الشرق الاوسط صراع حاد بين شعوب هذه المنطقة والامبريالية وتعتمد الامبريالية المعاصرة على حلفائها ، وبالدرجة الاولى على اسرائيل والرجعية العربية ، بغية الحفاظ على سيطرتها في الشرقين الاوسط والادنى وتحقيق المخططات العدوانية .

وتستأثر السعودية في المرحلة الراهنة من هذا الصراع بدور كبير في مجال تحقيق مخططات الدول الامبريالية . وتكمن الاهمية الخاصة للسعودية بالنسبة للامبريالية في عدة عوامل :

اولاً : تحتل السعودية موقعاً استراتيجياً هاماً في الشرق الاوسط ، وهي من اكبر الدول العربية مساحة .

ثانياً : تحتل السعودية المكان الثالث في العالم من حيث انتاج النفط والمكان الاول من حيث تصديره . وازدادت مداخيلها من النفط (البترول دولار) من ١ مليار دولار في عام ١٩٦٩ (٥) . الى ٣٥,٨ مليار دولار في عام ١٩٧٦ .

ثالثاً : تقع في السعودية المدن المقدسة عند المسلمين - مكة والمدينة المنورة ، اي ان هذه البلاد عبارة عن مركز ديني بالنسبة للعديد من مسلمي العالم . ويتيح الوضع الخاص للسعودية في العالم الاسلامي المجال لها للقيام بتأثير ايدولوجي اضافي على العديد من الناس البسطاء في بلدان آسيا وافريقيا .

رابعاً : ان النظام السياسي نفسه والبناء الحكومي للسعودية يتميزان برجعية من نوع خاص ، فهما من حيث طبيعتهما الطبقيّة وجوهرهما ، يمكنهما ان يكونا حصناً - منيعاً للسياسة الامبريالية في المشرق العربي (ان هذا العامل هو الاخير من حيث التعداد ، ولكنه يكاد يكون الاول من حيث الاهمية) . وتأتي اهميته بالنسبة للامبريالية ، لانه يجري في العالم العربي ، كما هو الحال في البلدان النامية الاخرى ، صراع حاد بين قوى الردة وقوى التقدم علماً بأنه - كما ورد في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي لمقدم للمؤتمر الخامس والعشرين للحزب - تجري تغيرات تقدمية عميقة في هذا الجزء من العالم رغماً عن المضاعف . (من مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ، دار نشر الأدب السياسي ، موسكو ١٩٦٧ ، ص ١٢)

ومن هنا تبرز ضرورة الدراسة الشاملة لجهاز الدولة في السعودية ، لان الدولة كما هو معروف هي الجزء الاهم من النظام السياسي ، الذي يلعب دوراً هاماً في ترسيخ البنية الاجتماعية - الاقتصادية البالية ، القائمة هنا وفي تحقيق المخططات الرجعية الداخلية والخارجية

ومن الضروري لتفسير الجوهر الطبقي للدولة في السعودية الحديثة ، دراستها في حالة من الديناميكية التاريخية ، ومن خلال عملية التطور . ان مثل هذا المدخل بالذات هو الذي يتيح المجال لرؤية الصلة الفعلية بين نظم الدولة والنظم الحقوقية والظروف الداخلية والخارجية المحددة لوجودها بشكل اوضح .

ان مسألة ظهور وتطور الدولة المعاصرة في السعودية غير مدروسة في المؤلفات القانونية السوفيتية والاجنبية الاخرى . بيد انه يوجد عدد كامل من المواضيع والمقالات العلمية للعلماء السوفيت والمؤلفين اجانب برجوازيين ايضاً حول السعودية ، وهي تتضمن مسائل تاريخها العام واقتصادها وتركيبها الاجتماعي وبنائها السياسي وغير ذلك . ولكن لا يوجد حتى الان بحث قانوني تكون فيه مسائل تنظيم الدولة وخاصة شكل الدول في السعودية مادة الدراسة الخاصة . وبالإضافة

الى ذلك تعرض شكل الدولة في السعودي ، تحت تأثير عوامل خارجية وداخلية استثنائية وغير قابلة للتكرار تاريخياً خلال عدة عقود من القرن العشرين لتغيرات عميقة ، تعكس تطور المحتوى الطبقي نفسه لهذا الهيكل القانوني - الحكومي . ومع الاسف لم يولي اهتماماً كافياً مسألة تطور شكل الدولة في السعودية حتى عدد من البعثة الجادين .

ان الملكية في السعودية مثلها مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية نفسها القائمة في البلاد ، عبارة عن ظاهرة فريدة من نوعها في تاريخ الدولة ، لذا فان عملية تشكيلها والتغيرات اللاحقة في محتوى الدولة وشكلها تقدم العديد من الحقائق والحجج الهامة للتفكير والتأمل ليس فقط بالنسبة لعلم التاريخ القانوني ، بل وبالنسبة للنظرية العامة حول الدولة والقانون ايضا .

ان تحليل تلك العمليات التي جرت في البناء الفوقي الحكومي في السعودية في العقود الأخيرة هام بصورة خاصة لهم الوضع السياسي المعاصر بشكل اعمق والتنبؤ بالتغيرات الممكنة في نظام الدولة هذه البلاد على المدى القريب والبعيد .

في هذه الدراسة يجري اعطاء تحليل لتطور شكل الدولة في السعودية من مواقع النظرية الماركسية اللينينية حول الدولة والقانون ومع الاستفادة من اعمال مؤسسي الماركسية اللينينية والأخذ بالاعتبار تلك التقويمات والاستنتاجات التي تتعلق بالوضع الدولي المعاصر وبالموضع في العالم العربي . وهي كلها متضمنة في وثائق الحركة الشيوعية ، العالمية والحزب الشيوعي السوفيتي والحزب الشيوعي في السعودية .

وقد استعين لكتابة هذا العمل بعدد كبير من المصادر ، وبصورة رئيسية باللغة العربية ، وكذلك بمواد حول السعودية متضمنة في اعمال المؤلفين السوفيت والعرب .

وبما ان الاهتمام الرئيسي في هذه الدراسة ليس موجها للمجالات الادارية في تركيب الدولة وهيكلها بقدر ما هو موجه لديناميكيته وجوهرها والمسائل الاعم المتعلقة بها ، فقد استخدم واستشهد بالعديد من الدراسات النظرية العامة والحقوقية للمؤلفين السوفيت . ويجري الكشف عن المضمون الاساسي لهذا العمل في ثلاث

فصول . يتناول الفصل الاول الظروف التاريخية لظهور الحكم المطلق ويستعرض مفهوم الحكم المطلق كشكل للدولة الاقطاعية في اواخر مراحلها ، والذي يتجانس مع اشكال اخرى من الملكية الاقطاعية ، (وخاصة مع الاستبداد الشرقي) .
وان الفصل الثاني مكرس لقضية تشكل دولة مركزية في العربية السعودية في بداية القرن العشرين حلت محل التشتت الاقطاعي والتمزق القبلي ، الذي استمر لفترة طويلة .

ويشير الفصل الثالث الى التغيرات التي جرت في جوهر الملكية وشكلها في السعودية تحت تأثير التوافق الخاص للعوامل الداخلية والخارجية (التدخل الامبريالي والتطور المتسارع والوحيد الجانب للرأسمالية وضعف مواقع الاقطاعية وتفسخ النمط القبلي العشائري) .

وفي الختام استخلاص النتائج من خلال دراسة التحولات التي جرت على الحكم الملكي في السعودية ، واعطاء بعض التصورات حول التغيرات اللاحقة الممكنة في المضمون الطبقي لسلطة الدولة وتنظيمها .

الفصل الاول

الملكية المطلقة
كشكل للدولة
الاقطاعية

تعتبر الملكية المطلقة احد اشكال الدولة الاقطاعية الاساسية ، ولها سماتها وخصائصها التي تميزها عن اشكال الدولة الاقطاعية الاخرى . الحكم المطلق هو ظاهرة لا تخص ، كما يزعم المؤرخون الغربيون ، بعض البلدان «المختارة» فقط . لقد وجد مثل هذا الشكل من الدولة في العديد من البلدان التي توضع فيها مجموعة من الظروف والعوامل الضرورية لاقامة الملكية المطلقة ، «وتظهر الملكية المطلقة فقط في تلك البلد وذلك الوقت ، الذي تظهر فيه بالذات المقدمات المناسبة»^(١) . لذا من الضروري ، لفهم جوهر الحكم المطلق بشكل سليم ، الكشف عن ظروف واسباب ظهوره ، ومن ثم تحديد سماته الاساسية ومميزاته عن الاشكال الاخرى من الدولة الاقطاعية الشبيهة به ظاهريا .

(١) - س . م . نرويسكي - عن بعض المسائل المتعلقة في تاريخ الحكم المطلق في روسيا . تاريخ الاتحاد السوفيتي ١٩٦٩ ، الجزء ٣ ، ص ١٤٠

١ - ظروف ظهور الملكية المطلقة

بدأت في القرن السادس عشر - السابع عشر في العديد من بلدان أوروبا الفترة الأخيرة من تاريخ القطاعات ، التي ترتبط بها تغيرات جوهرية في شكل الدولة القطاعية ، وما ساعد على هذا الأمر في أوروبا الغربية عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، وبالدرجة الأولى ، ولادة أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، التي أعلنت قيام البرجوازية كطبقة من جهة ، وانهلال الفئات القطاعية التقليدية من جهة أخرى .

ثمة وضع شبيه وإن كان مختلفاً قليلاً في روسيا القيصرية ، عندما تشكلت فيها في نهاية القرن السابع عشر «سوق عموم روسيا» واشتد بقوة الرأسمال التجاري في الصناعة وفي الإنتاج الزراعي للبلاد وازداد توسعاً^(٢) ، وتعمق التقسيم الاجتماعي للعمل ، والذي أدى بدوره إلى توسيع الصلات التجارية الداخلية والخارجية . ولم يستطع النظام الفئوي المحافظ وقف التطور اللاحق في المدن الروسية في القرن السابع عشر - بداية الثامن عشر . واعاقا تطور الأشكال الجديدة للملكية الخاصة ، التي ظهرت نتيجة لان قوة العمل والمؤسسات الصناعية المختلفة أصبحت سلعة للبيع والشراء في المدن ، وحسبما أشار م . ي . فلوكوف أنه في مدن روسيا «جرى انهيار العلاقات القديمة مع ظهور علاقات جديدة»^(٣) . وفي تقسيمه لتلك الفترة كتب لينين «أن الفترة الجديدة من التاريخ الروسي (منذ القرن ١٧ تقريباً) فقط هي التي تتسم واقعياً بالاندماج الفعلي لكل تلك المناطق والأقاليم والامارات في وحدة واحدة . ولا يعود السبب في هذا الاندماج إلى وجود صلات عشائرية . . . ولا حتى

(٢) النظرية الماركسية اللينينية العامة حول الدولة والحق ، موسكو ١٩٧١ ، ص ٢٢١

(٣) م . ي . فلوكوف ، حول قيام الحكم المطلق في روسيا ، تاريخ الاتحاد السوفيتي ، ١٩٧٠ ، الجزء ١ ، ص ٩٣ .

استمرارها او عموميتها ، بل بسبب توثق التبادل التجاري بين المناطق ، والنمو التدريجي للتبادل الصناعي ، وتركز اسواق محلية غير كبيرة في سوق واحدة لعموم روسيا . ونظرا لان قادة واصحاب هذه العملية كانوا الرأسماليين التجار فان اقامة هذه الصلات القومية لم يكن سوى تأسيس للصلات البرجوازية لا غير^(٤) .

لقد ادى التطور اللاحق في بلدان اوربوا الغربية مثلما هو الحال في روسيا ، ضمن اطر الاقطاع الى تقوية فئة التجار وارباب العمل المستغلين في المدن وفئات المدينة بشكل عام ، والتي تنمو تدريجياً الى طبقة برجوازية . وبتزايد الثروات المتركة في ايدي البرجوازية ازدادت اهميتها في المجتمع الاقطاعي لاوربوا الغربية ، وفي الوقت نفسه انحطت اهمية النبلاء كفئة عليا متحدة تضم طبقة مالكي الاراضي . وهذا يمكن ملاحظته خاصة في مثال انجلترا ، حيث اتبع قسم كبير من النبلاء في الزراعة طريق التملك الرأسمالي ، وتحولت هذه الفئة الى ما يسمى بفئة النبلاء الجدد (جينتري) . وكانت مصالح مالكي الاراضي التبرجزين قريبة من مصالح البرجوازية الوليدة . وكان الجانبان انصاراً لوحدة البلاد ووجود سلطة ملكية قوية^(٥) .

وفي ظروف الاقطاعية واصلت فئة النبلاء ، التي اخذت تضعف امام البرجوازية اقتصادياً ، التمسك بامتيازاتها بعناد كبير ، وبدأت البرجوازية الأخذة بالثراء تضيق بالنظم الاقطاعية ، ولم تكن راضية بوضعها الاجتماعي والسياسي ، ولكنها لم تكن قادرة بعد للقيام بعمل ثوري ضد الدولة الاقطاعية . وهذه الاسباب والظروف حصل توازن مؤقت في انجلترا وفرنسا وبلدان اخرى في تلك الفترة بين الطبقتين الاستغلاليتين - النبلاء الاقطاعيين والبرجوازية . كتب ماركس « ان الملكية المطلقة تظهر في فترات انتقالية عندما تصل الفئات الاقطاعية القديمة الى حالة الانهيار وتشكل طبقة البرجوازية الحديثة من فئات القرون الوسطى المدنيين علماً ان أياً منها

(٤) لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ١ ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٥) تاريخ الدولة والقانون في البلدان الاجنبية ، المجلد ١ ، موسكو ١٩٦٣ ، ص ٤٠٣ .

ليست متفوقة على الاخرى»^(٦) . وتكتسب سلطة الملك في هذه الظروف (استقلالية) معينة تجاه طبقة الاقطاعيين المسيطرة نفسها وكذلك تجاه الطبقات والفئات الاخرى في المجتمع الاقطاعي ، وهي تصبح الى حد ما غير محدودة ومطلقة . وان الاستقلالية النسبية للسلطة الملكية بالذات هي التي تشكل احد الشروط الهامة لتغيير شكل الدولة الاقطاعية وتحويل الملكية التمثيلية الى مطلقة . وكما اشار انجلس فانه «يمكن في حالات استثنائية ، ان تصادف فترات تصل فيها الطبقات المتصارعة الى ذلك التوازن للقوى ، بحيث تحصل سلطة الدولة لفترة مؤقتة على استقلالية واضحة تجاه الطبقتين كوسيط وهمي بينهما»^(٧) . هذه هي الملكية المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر والتي تحفظ التوازن بين النبلاء والبرجوازية . ولكن لم ينطبق هذا الامر على تشكل الملكية المطلقة في جميع البلدان الاوروبية . فقد تشكلت الملكية المطلقة في روسيا مثلاً في النصف الثاني من القرن السابع عشر عندما تأسست سوق عموم روسيا ، حيث تمت ولادة العلاقات البرجوازية . وخلافا للوضع في فرنسا وانجلترا لم يكن هنا توازن قوى بين «الطبقات المتصارعة» ، التي كتب عنها انجلس . وهذا يعود الى ضعف تطور العلاقات البرجوازية ومثانة نظام القنانة الاقطاعي وقد كتب الكثير عن هذا الموضوع في المؤلفات التاريخية والقانونية السوفيتية . و اشار الكثير الى ان ضعف نمو العلاقات البرجوازية كان هو السبب في عدم وجود توازن بين النبلاء والبرجوازية ، وكان هؤلاء الاخيرة وبعبارة اخرى عن التحول الى طبقة المجتمع البرجوازي ، فقد كانت هذه العملية قد بدأت للتو^(٨) . ويرز هنا السؤال التالي : ألا تتناقض هذه الاحكام حول سياة الحكم المطلق في روسيا مع اراء ماركس وانجلس حول شروط ظهور الملكية المطلقة ؟

(٦) ماركس - انجلس ، المؤلفات ، المجلد ٤ ، ص ٣٠٦ .

(٧) ماركس - انجلس ، المؤلفات ، المجلد ٢١ ، ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٨) تاريخ الدولة والقانون في الاتحاد السوفيتي ، تأليف غونجاكوف وكالينين ، موسكو ١٩٧٢ .

ان اتعدام توازن القوى الطبقة البرجوازية والاقطاعيين هو ظاهرة لا تميز روسيا فقط ، بل وبعض الملكيات الاقطاعية الاخرى . ففي مؤتمر المؤرخين في روما تحدث مييريل من المانيا الديمقراطية قائلا انه لا يمكن النظر الى الحكم المطلق في بروسيا كنتيجة لتوازن القوى الطبقة للنبل والبرجوازية ، الذي لم يكن موجودا لا في ظل «فريدريك وولفم الاول» ولا في ظل اتباعه . ويرى ان هذا التوازن يظهر منذ اواسط القرن الثامن عشر فقط^(٩) . ويعود هذا الامر الى «التطور المشوه لطبقة البرجوازية الالمانية»^(١٠) . وان وجود مصادر متنوعة من المداخل المتنامية بتطور القوى المنتجة والتبادل البضاعي النقدي لدى ملوك روسيا والمانيا الاقطاعيين قد قدم الامكانية للحصول على اساس مالي ضروري لتشكيل وتسيير الجهاز البيروقراطي البوليسي .

يمكن استخلاص النتائج الهامة التالية مما قيل سلفا :

أولا : ان الانتقال الى الملكية المطلقة بصفتها آخر اشكال الدولة الاقطاعية مشروط بتعبيرات عميقة في الاقتصاد وفي التشكيلة الاجتماعية للاقطاع لان «جميع الدول (كما اشار اجلس) حتى المطلقة منها ، ليست سوى منفذ لمتطلبات الضرورة الاقتصادية المنبثقة من واقع البلاد»^(١١) . ومن الضروري ولادة علاقات برجوازية لاجل ظهور ملكية مطلقة رغما عن ان البرجوازية في هذا المجال يمكنها ان لا تشكل نهائيا كطبقة بل ان تأخذ مكانها بصفة «ما قبل البرجوازية» .

ثانيا : لا يعتبر توازن القوى بين النبلاء والبرجوازية ضرورة حتمية لتشكيل الحكم المطلق رغما عن انه عامل محدد في نشوء الحكم المطلق لعدد من الدول الاوروبية الغربية . ويظهر مثل هذا التوازن في الملكيات الاقطاعية الاخرى ، اثناء سير عملية

(٩) أي ، تيرينخ ، الحكم الروسي المطلق ودوره في ترسيخ الرأسمالية في روسيا ، تاريخ الاتحاد السوفيتي ١٩٦٩ ، الجزء ٢ ، ص ٨٤
(١٠) ماركس - انجلس ، المؤلفات ، المجلد ٤ ، ص ٣٠٦ .
(١١) مراسلات ماركس وانجلس مع شخصيات سياسية روسية ، موسكو ١٩٤٧ ، ص ١٦٢ .

تطور الحكم المطلق نفسه ، بحيث يشكل انعكاساً للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة .

ثالثاً : من الضروري لاجل تشكل الحكم المطلق وجود مصادر مالية كبيرة ومتنوعة للمدائيل لدى الملوك والاقطاعيين ، وهي ضرورية للمحافظة على «الاستقلالية النسبية» للملوك انفسهم مثلما هي ضرورية لتأمين سير عمل الجهاز الحكومي وهيئات القمع التي تشكل القاعدة المادية للملكية المطلقة .

اضافة الى ذلك ثمة اسباب اخرى تلعب دوراً غير قليل في قيام الحكم المطلق مثل الصراع الطبقي في المجتمع الاقطاعي . فالصراع الطبقي والعلاقات بين الطبقات تؤثر تأثيراً كبيراً في البناء الفوقي ككل وفي الدولة بشكل خاص .

وقد اشار لينين الى انه اثناء تغيير الاشكال السياسية للدولة - وهذا ينطبق على الملكية المطلقة أيضاً - تبرز اشكال معينة بذاتها للصراع الطبقي ، علماً بأنه دياكتيكياً كل شكل من هذه الاشكال يمر عبر مختلف مراحل تطور محتواه الطبقي^(١٢) . وقد ادى الاستغلال الشديد للجماهير الفلاحية في بلدان اوروبا الى اشتداد مقاومة الفلاحين للنظام الاقطاعي . وقد جرت في العديد من بلدان اوروبا في تلك الفترة (القرنين ١٦ - ١٧) انتفاضات فلاحية ضخمة مثل حرب الفلاحين عام ١٥٢٥ في المانيا ، والحرب الفلاحية بقيادة ستيفان رازين في روسيا وغيرها وتم انعكاس نضال الفلاحين في اشكال اخرى . ومن المعروف ان فترات طويلة من التطور السلمي للاقطاعية تعد بعشرات السنين كانت تفصل بين الحروب الفلاحية ، علماً بأن الهروب كان الشكل الاساسي لنضال الفلاحين في تلك العقود^(١٣) .

ويسجل المؤرخ السوفيتي ب . ف بورشيف ما يلي : «كان خطر الانتفاضات الفلاحية يتطلب مركزه السلطة السياسية ، وقد تنامت واجبرت المركزية على ان تتقوى اكثر فاكثر وتصل في نهاية الامر ، حتى مرحلة الحكم المطلق^(١٤) ، ويرى

(١٢) لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٧ ، ص ٣٤٦ .

(١٣) ب . ي . بافلينكو ، حول مسألة نشوء الحكم المطلق في روسيا ، تاريخ الاتحاد السوفيتي

١٩٧٠ ، الجزء ٤ ، ص ٦٨ .

(١٤) ب . ف بورشيف ، الاقطاعية والجماهير الشعبية ، موسكو ١٩٦٤ ، ص ٣٥٤ .

مؤرخ سوفيتي آخر أن «احتدام الصراع الطبقي ، واشتداد نضال الكادحين الطبقي لم يؤثر في جعل سياسة الدولة الاقطاعية الداخلية فقط ، بل وعمق التناقض في صفوف الفئات والمجموعات المختلفة من الطبقة الحاكمة»^(١٥) . ويحتل الصراع السياسي ضمن الطبقة المسيطرة نفسها دوراً غير قليل الاهمية من بين التناقضات الموجودة في المجتمع الاقطاعي . يتحدث أ . ن تشيستاروفونوف ، عن تأثير الاقتصاد البضاعي في طبقة الاقطاعيين ويقول «لقد تعقد النضال واحتدم داخل طبقة الاقطاعيين ، التي تأقلم جزء منها مع الظروف الجديدة ، وبحث جزء آخر عن مخرج من الوضع في اعمال التعسف الاقطاعي ، وحياناً في النهب والسلب المباشر على طرق القوافل التجارية ، وبذلك يكون قد وضع نفسه في مجابهة المجتمع بأسره»^(١٦) . ومن الممكن ان تكون مثلاً على ذلك التناقضات بين (ارستقراطية البلاط من جهة ، والنبلاء الشغيلة من جهة اخرى) ، وكذلك بين الاقطاعيين (الدينيين والدينيويين) وغيرهم ، وقد اثرت جميع هذه التناقضات تأثيراً كبيراً في قيام الملكية المطلقة . وقد أكد لينين ان «الصراع الطبقي ، ونضال الجزء المستغل من الشعب ضد المستغلين يكمن في اساس التحولات السياسية ، وفي نهاية المطاف يقرر مصير جميع تلك التحولات»^(١٧) . واحبرت الظروف المتغيرة طفة الاقطاعيين المسيطرة على تكوين ملكية مطلقة بحيث يكون بإمكانها ان تقمع بمعالجة تحركات الجباهير الكادحة المعادية للاقطاعيين . ولم نكن نستطيع اداء هذه المهمة ، الا سلطة مركزية قوية وغير محدودة للملك ، اي بالدات ملكية مطلقة . وقد اثر الوضع السياسي والعسكري الخارجي الخاص والتميز لبعض البلدان في عملية تشكل السلطة المطلقة . وفي بعض الحالات كان هذا احد العوامل الحاسمة ، التي اعطت مقدمات اقامة الملكية المطلقة . فمثلاً

(١٥) - نروبسكي - عن بعض المسائل المتعلقة في تاريخ الحكم المطلق في روسيا ، تاريخ الاتحاد

السوفيتي ١٩٦٩ ، الجزء ٣ ، ص ١٤٦

(١٦) أ . ن تشيستاروفونوف ، بعض مراحل قضية نشوء الحكم المطلق مسائل التاريخ ١٩٦٨

المجلد ٥ ، ص ٥١

(١٧) لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٩ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٤

أشارت كثير من المؤلفات الى ان العوامل السياسية الخارجية كانت كذلك سببا لقيام السلطة المطلقة في روسيا ، فقد نهضت الدول من اجل نيل الاستقلال السياسي والاقتصادي ، وكذلك الصراع الدولي من اجل الخروج الى البحار . واتضح ان الملكية المطلقة كانت أكثر فطرة على تبني هذه المنها من الملكية المئوية التمثيلية . وحلت الملكية المطلقة نتيجة لحرب الشمال سنوات (١٧٠٠ - ١٧٢١) هذه المشكلة حلا ناجحا وياها (١٨) .

ويربر زنبسة اعلى دور العوامل الخارجية في اقامة الشكل المطلق من الادارة والاشراف في اسبانيا ، حيث لم يتمكن الجيش والبير وقراطية تأمين ما يلزمها من الضرائب الداخلية ، وحافظا على وجودهما في البداية من مصادر وثروات «الاراضي المنخفضة» المحتلة ، وملكة نابولي ، وفيما بعد من الثروات الواردة من المستعمرات والمستخدمه كلها تقريباً في مجال المصروفات غير الانتاجية (١٩) . وقد برزت السلطة المطلقة الاستبدادية للملكية الاقطاعية الاسبانية كشكل مشابه للدولة بحيث تتيح لها تحقيق سياسة دائمة على الغزو والنهب والسلب رعا عر كل تحلفها (٢٠) . وقد عززت هذه السياسة في الوقت نفسه الوضع الداخلي للملك . وقد دخل العامل الخارجي كذلك ضمن مجموعة العوامل البارزة في مجال اقامة اشكال مطلقة للدولة في بعض بلدان اسيا ، التي ابدى فيها التدخل الخارجي ، وسياسة الدول الاوروبية الاستعمارية تأثيراً جوهرياً في تطور لاشك نسياسيه

لقد خلقت مجموعة الظروف والشروط المذكورة علاه التربة لظهور السلطة المطلقة ، رعا عن ان مستوى اهمية كل من هذه العوامل قد تحدد بشروط محددة ومعينة واعتمد على المسير العام للعملية التاريخية في كل بلد مأخوذ على حدة .

(١٨) ي . ب . تينوف . السلطة المطلقة في روسيا ، الدولة السوفيتية والقانون ١٩٧٣ ، المجلد ١ ، ص ١٠٩ .

(١٩) أ . ن . تشيتازفونوف ، بعض مراحل قضية نشوء الحكم المطلق «مسائل التاريخ» ١٩٦٨ ، المجلد ٥ ، ص ٥٣ .

(٢٠) نفس المصدر السابق .

٢ - مفهوم الحكم المطلق وجوهره

ان لتحديد مفهوم الحكم المطلق اهمية كبيرة نظراً لانه بدون هذا التحديد يكون من الصعب اجراء تحليل لموضوع قانوني تاريخي معين ، وخاصة تحليل الحكم المطلق في السعودية المعاصرة ، ويشير هذا الموضوع الجدل والنقاش في المؤلفات السوفيتية التاريخية والقانونية بحيث ادى في النهاية الى تكوين عدد غير قليل من التعاريف المختلفة . ونظراً لان كلاً من هذه التعاريف يعكس في داخله بعض جوانب الواقع الفعلي فانه من المفيد التوقف عند بعض التعاريف للحكم المطلق .

كتب المؤرخ السوفيتي المعروف س . ف يوشكوف في كتابه الصادر في عام ١٩٤٦ ما يلي : «الملكية المطلقة هي ذلك الشكل من الحكم الاقطاعي ، الذي لا وجود في ظله هيئة تستطيع بهذا القدر اذالك ان تحد من سلطة الملك ، والتي لا يمكن للملك ان يتخذ قراراً ما بدون موافقتها»^(٢١) . ويقول بمثل وجهه النظر هذه تقريباً الباحث المعروف في قضايا الحكم المطلق في روسيا ت . ي . بافلينكو^(٢٢) .

في هذا التعريف يتعكس الطابع العام للحكم المطلق ويجري تسجيل سمة واحدة فقط ، وهي انعدام وجود هيئة يكون بمقدورها ان تحد من سلطة الملك ، وبالرغم من ان هذه السمة تعتبر علامة اساسية ، الا انه ثمة علامات اخرى تميز هذا الحكم كذلك . فهذا التعريف لا يتناول مسألة ان الملكية المطلقة تشكل الصيغة الاخيرة من الدولة الاقطاعية ، وهذا هام للغاية لفهم الحكم المطلق وتحديد مكانه ودوره في تطور المجتمع . والتغاضي عن هذه النقطة ليس عرضياً ، بل يدخل في صلب مفهوم المؤلفين ذاتهما لمقدمات ظهور الحكم المطلق ، فيرى بافلينكو مثلاً ان

(٢١) يوشكوف ، تطور الدولة الروسية من خلال نضالها من اجل الاستقلال (المؤلفات العلمية لمعهد العلوم القانونية التابع لوزارة العدل السوفيتية) ، الاصدار الثامن ، موسكو ١٩٤٦ ، ص ١٥١ .
(٢٢) ن . ي . بافلينكو ، حول مسألة نشوء الحكم المطلق في روسيا وتاريخ الاتحاد السوفيتي ، ١٩٧٠ ، المجلد ٤ ، ص ٥٩ .

التناقضات داخل الطبقة المسيطرة نفسها هي السبب الاساسي لظهور الحكم المطلق

وبجد تعريفا اخر في الموسوعة السوفيتية الكبرى ، يصح على ما يلي . (الملكية المطلقة - اخر اشكال الدولة الاقطاعية ، وهي تظهر في فترة تمسح الاقطاعية وولادة علاقات رأسمالية) (٢٣) . وهذا التعريف ايضا غير كاف اطلاقا لانه يشار فيه فقط الى مكان الحكم المطلق بين اشكال الدولة الاقطاعية ، والى شروط وظروف ظهوره وهو لا يتضمن الاجابة على السؤال التالي - ماذا يمثل هذا الشكل الاحير وبم يتميز عن الاشكال الاخرى ؟ . وهذا القصص في التعريف ملاحظ ايضا في الموسوعة السوفيتية التاريخية : الملكية المطلقة - شكل من اشكال الدولة الاقطاعية - يعبر الفترة الاخيرة من التشكيلة الاقطاعية (٢٤) . ويقدم افريخ تعريفا اقل اقناعا . «الحكم المطلق - هوتلك الملكية الاقطاعية التي تتميز ، بسبب طبيعتها الداخلية ، بالقدرة على التطور والتحول الى ملكية برجوازية (٢٥) . وهذا لا يشير المؤلف الى ان الحكم المطلق - هو شكل للدولة ، وبالتحديد الشكل الاحير للدولة الاقطاعية ، واصافة الى ذلك فانه لا يضع فروقا لهذا الشكل عن لاشكال الاخرى للدولة الاقطاعية ويبالغ افريخ في الخصائص التطورية للملكية الاقطاعية المطلقة التي تتحول ، حسب زعمه ، الى ملكية برجوازية ، ليس نتيجة لقمة ثورية بل بسبب طبيعتها الداخلية . عدا عن ذلك يشير شايبير - بحق انه «تظل امكانية التطور في اتجاه الملكية الرجوازية للسلطة المطلقة في مرحلة متأخرة من تطور الاقطاعية عبر مبرهن عليها . ومن هنا يتوضح ان الدولة البولوية لم تكن قادرة على ان تنطور في اتجاه الملكية الرجوازية في القرن الثامن عشر» (٢٦) . لقد تم توجيه نقد صريح وموضوعي لمفهوم الحكم المطلق

(٢٣) الموسوعة السوفيتية الكبرى ، المجلد ١ ، ص ٣١

(٢٤) الموسوعة السوفيتية التاريخية ، المجلد ١ ، ص ٤٦ ، موسكو ١٩٦٤

(٢٥) ي افريخ ، الحكم الروسي المطلق ودوره في تثبيت الرأسمالية في روسيا . تاريخ الاتحاد

السوفيتي ١٩٦٨ ، المجلد ٢ ، ص ٨٩

(٢٦) أ ل شايبير ، حول الحكم المطلق في روسيا ، تاريخ الاتحاد السوفيتي ١٩٦٨ ، المجلد ٥ ،

الذي قدمه افريخ ، وذلك من قبل مؤرخي القانون (تيتوف ودافيدوفيتش وماكروفسكي وغيرهم) (٢٧) .

ويقدم المؤرخ السوفييتي ميدوسوف تعريفاً آخر مختلفاً نوعاً ما . فهو يرى ان الحكم المطلق عبارة عن ديكتاتورية طبقة الاقطاعيين في تلك الفترة التاريخية التي انتهت فيها عملية القضاء على التشتت الاقطاعي ، وان طبقة الاقطاعيين نفسها قد فقدت سماتها ، التي لازمتها في القرون الوسطى (٢٨) . يظهر المؤلف في هذا التعريف جوهر الحكم المطلق بصفته ديكتاتورية طبقة الاقطاعيين ولكنه يربطه فقط مع تلك الفترة عندما انتهت عملية القضاء على التشتت السياسي . ان المؤلف في الواقع لا يقدم تعريفاً للحكم المطلق بل يتحدث عن شروط وظروف ظهوره ، علماً انه لا يأخذ بالاعتبار واقع ان الملكية المطلقة يمكنها ان تظهر في ظروف اخرى ايضاً . ويقدم فيدوسوف تعريفاً آخر في احدى كتاباته : «الحكم المطلق - هو شكل للملكية في ظروف احتدام الصراع الطبقي داخل المجتمع الاقطاعي ونفسخ الاقطاعية وضعفها» (٢٩) . غير ان هذا التعريف ايضاً لا يمكنه اقتناعنا . وكما كتب بي . ب تيتوف حول هذا التعريف يقول «يتحدث فيدوسوف هنا عن الحكم المطلق كشكل للملكية الاقطاعية ، ولكنه لا يكشف عن جوهر هذا الشكل وما يميزه عن اشكال الملكية الاقطاعية الاخرى» (٣٠) . يمكن ايجاد المفتاح لفهم الحكم المطلق علمياً وتحديده وتعريفه في مؤلف لينين «الاتجاه المفهوم في الاشتراكية الديمقراطية الروسية» ، الذي قال فيه «الحكم المطلق - هو شكل للادارة تكون فيه السلطة العليا خاضعة كلياً وبلا حدود للقيصر . فهو يصدر القوانين ويعين الموظفين ويجمع وينفق اموال الشعب دون اية مشاركة من الشعب في التشريع وفي الاشراف والمراقبة . لذا

(٢٧) انظر تيتوف : حول مسألة تحديد الحكم المطلق ، مجموعة مقالات ، موسكو ١٩٧٦ ، ص ٩٦ .

(٢٨) فيدوسوف ، الحكم المطلق المتورق في روسيا «مسائل التاريخ» ، المجلد ٩ ، ص ٣٦ .

(٢٩) فيدوسوف ، الجوهر الاجتماعي للحكم المطلق الروسي وتطوره ، مسائل التاريخ ١٩٧١ ، المجلد ٧ ، ص ٥٠ .

(٣٠) قضايا تاريخ الدولة والقانون الملحة ، موسكو ١٩٧٦ ، ص ٩١ .

يعني هذا الحكم سلطة الموظفين الكبار والبوليس وانعدام حقوق الشعب» (١٣) .
تتضمن هذه الكلمات تحديدًا ووصفًا عميقًا لجوهر الحكم المطلق وكذلك تحليل
هذا الحكم بصفته شكلاً للإدارة . ولتعريف لئين أهمية كبيرة وهو يشكل نقطة
انطلاق لفهم الجوهر نفسه وتعريفًا علميًا ، فانطلاقاً من توضيحات لئين هذه ،
وبالاعتماد على النظرية الماركسية اللينينية الحديثة عن الدولة ، يمكن ان نعطي
تعريفًا للحكم المطلق كما يلي :

الملكية المطلقة - هي آخر الاشكال واكثرها تطوراً للدولة الاقطاعية ، حيث تكون
السلطة العليا ، بمجموعها غير منقوصة في حوزة متسلط واحد ، لا يرتبط في نشاطه
بأية هيئات تمثيلية . وقانونياً يقوم الملك المطلق الصلاحيات باصدار القوانين وتعيين
الحكومة وجميع موظفي الدولة الرئيسيين ، ويجمع وينفق اموال الشعب (بصادق) على
الميزانية) ، بواسطة جهاز بير وقراطي ضخم ، ويقمع بقسوة وفظاعة ، بمساعدة
اجهزة القمع القوية (البوليس ، الجيش الدائم . .) كل حركة ثورية معادية للتفرد
بالسلطة .

الملكية المطلقة تتميز بانها دولة ادارية - بير وقراطية وبوليسية . وبالطبع لا تنحصر
البير وقراطية والجيش والبوليس في الحكم المطلق فقط ، فهي وجدت منذ زمن بعيد ،
وقد ولدت سوية مع الدولة وتعتبر ادوات في ايدي الطبقة المسيطرة لقمع مقاومة
الطبقات المضطهدة . غير ان دور الجيش والبوليس (خاصة السياسي) والبير وقراطية
يتنامى بصورة هائلة في ظل الحكومات المطلقة . وقد كتب عدد من المؤلفين في هذا
الموضوع بحق انه «يتنصر في ظل الحكم المطلق وبصورة نهائية مبدأ
البير وقراطية» (١٤) .

وقد بنى الحكم المطلق علاقاته بالكنيسة بدرجات مختلفة . غير ان الملكية المطلقة
بشكل عام اخضعت لنفسها الكنيسة واستخدمتها لترسيخ سياستها اللا محدودة
وكذلك بصفتها اداة فعالة جداً لقمع الطبقات المستغلة ايدولوجياً .

(٣١) لئين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤ ، ص ٢٥١-٢٥٢

(٣٢) النظرية الماركسية - اللينينية العامة للدولة والقانون (الاتجاه التاريخي للدولة والقانون)

ص ٢٢٥ .

ويمكن دراسة الحكم المطلق كشكل من اشكال الدولة في ثلاث نواح هي :

١ - الادارة ، ٢ - جهاز الدولة ٣ - النظام السياسي . وفي الحديث عن الحكم المطلق كشكل لادارة يجب قبل كل شيء ملاحظه ان الملك طلق هو اهيئة عليا لسلطة الدولة ، ففي يديه تتركز كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية العليا . وهو يقرر جميع مسائل الدولة لوحده شخصيا ، لذا تنعدم اهيئة التشريعية التنفيذية المخولة للنظر في مسائل الدولة وحلها بصورة مستقلة داخل الملكية المطلقة . يقوم الملك بتشكيل الحكومة ويعين اعضاؤها ومن ضمنهم رئيس الوزراء «وذلك في الحالة التي لا يكون فيها الملك نفسه رئيسا للوزراء» .

وكقاعدة عامة ، لا وجود للدستور في ظل الملكية المطلقة . وفي بعض الاحيان يصدر الملك نوعا من «القانون الاساسي» (٣٣) .

ترتبط مسألة بناء الدولة في ظل الحكم المطلق بقضية لمهور الدولة المركزية الموحدة . ومن المعروف ان انجاز تشكل الدولة المركزية ، انما يجري نتيجة لازالة التشتت الاقطاعي بصورة نهائية ، وتحويل الكتلة السياسي الى علاقات الاذعان والدولة الاحادية ، وثبتت الملكية المطلقة اقدامها فقط بعد تعزيز السلطة المركزية ، والا كان بإمكان الملكية المطلقة ان تفتقد الى المقدمات المادية التنظيمية الضرورية لها ، لذا فان اشد السلطات استبدادا في ظروف التشتت الاقطاعي والملكية التمثيلية الفئوية لا يمكنها ان تكون مطلقة . تتسم الملكية المطلقة بسلطة مركزية قوية ممثلة في شخص الملك ، وبناء عليه يبرز البناء الحكومي للملكية المطلقة فقط في الشكل الاحادي . وان تقسيم الدولة الى وحدات اقليمية وادارية لا يتناقض مع هذه الحقيقة ، نظراً لان هذه الوحدات اولاً تخضع وتدار من قبل موظفي السلطة المعينين من قبل الملك ، ثانياً يخضع هؤلاء الموظفون - الوكلاء (المحافظون ، الحكام ، الامراء) مباشرة للملك ، لذا يعتبرون ممثلين فقط عن الحكم المركزي المطلق في اماكن ادارتهم . ونظراً لانه لا يمكن بناء كيان اتحادي في ظروف الدولة المطلقة ، فانه

(٣٣) قانون الدولة في البلدان البرجوازية والبلدان المتحررة من التبعية الكولونيالية البر وفسور ب . أ . ستارادوسكي وف . ي . تشيركين ، موسكو ١٩٧٧ ، ص ٧٧ .

تندعم في ظل الحكم المطلق اية حقوق قومية لدى الشعوب الداخلة ضمن نطاق الدول المتعددة القوميات . فقد وصف لينين روسيا القيصرية بـ «سجن الشعوب» . وتبرز الناحية الثالثة لشكل الدولة المطلقة (النظام السياسي) كحvisلة لجميع الأساليب الأوتوقراطية التعسفية . وترافق الحكم المطلق باستمرار الأساليب البوليسية التعسفية ، وحرمان الشعب من الحقوق والحريات الأساسية ، والارهاب والاضطهاد العلني . ويلاحظ في ظل السلطة المطلقة وجود رغبة قوية لدى سلطة الدولة في إقامة وصاية دينية ، بوليسية ، وظيفية ، على جميع جوانب الحياة الاجتماعية ، وفي التدخل الفظ في حياة المواطنين الشخصية . وليس ثمة اية قيود على نشاطات البوليس التعسفية . ونظرا لأن النفي الكامل لاية حقوق شخصية للمواطنين هو السمة الأساسية للدولة البوليسية المطلقة ، فإن هؤلاء المواطنين لا يملكون اية ضمانات ضد تعسف السلطة بشكل عام ، او تعسف ممثليها بشكل منفرد . ويمكن تطبيق كلمات لينين حول ان «السلطة القيصرية هي سلطة البوليس»^(٣٤) على جميع الحكومات المطلقة .

وبالطبع لا يستثني الطابع البوليسي للحكم المطلق واقع ان سلطة الدولة في ظروف تاريخية معينة ، تلجأ الى المناورة السياسية والى اساليب مثل «الحكم المطلق المتنور» (النمسا ، روسيا ، بروسيا وغيرها) .

غير ان سياسة الحكم المطلق المتنور يمكنها أن تشغل فقط «تلك الفترة عندما تكون البرجوازية قد بدأت تشكل خطراً بفضل نمو قوتها الاقتصادية مع انها مازالت ضعيفة سياسياً»^(٣٥) . وفي النظام السياسي بالذات تظهر على المكشوف الروح العدائية للملكية المطلقة تجاه الشعب . وقد كتب لينين ان «الحكم المطلق كان ألد أعداء برويتاري جميع شعوب روسيا»^(٣٦) .

ولا يمكن النظر الى شكل الدولة بمعزل عن محتواها الطبقي ابداً ، لذا ترتبط مسألة تعريف الملكية المطلقة كشكل خاص للدولة ارتباطاً وثيقاً بمسألة جوهر الحكم

(٣٤) لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٧ ، ص ١٣٧ .

(٣٥) ماركس ، انجس ، المؤلفات ، المجلد ٢٠ ، ص ١٦٨ .

(٣٦) لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤ ، ١٩٦ .

المطلق . ويعتبر التحديد الاجتماعي للملكية المطلقة مثلما هو تعريف الحكم المطلق ، احدى المسائل المختلف عليها ، والتي تناولتها وجهات نظر مختلفة . ويعود السبب في ذلك الى ان الملكية المطلقة في اوربا قد استمرت في وجودها لفترة طويلة ، منذ نمو العلاقات الرأسمالية في احشاء المجتمع الاقطاعي الى القرن العشرين ، اي على اعتبار رأسمالية الدولة الاحتكارية .

وقد اظهروا وضعوا اسس الاشتراكية العلمية بشكل مقنع ان اية دولة استغلالية «هي وفي جميع الفترات المعهودة ، دولة الطبقة المستغلة - بكسر الغين - بشكل بحث»^(٣٧) ، وهي تظل في جميع الاحوال اداة لقمع الطبقة المضطهدة المستغلة (بفتح الغين) . لذا اعتبروا الملكية المطلقة ليست سوى التعبير السياسي عن السلطة الموروثة للملكي الاراضي»^(٣٨) ، اي شكل الدولة لديكتاتورية الطبقة الاقطاعية . ان سلطة الدولة في ايدي الملك هي «نعمة الهية» اي ان «الملك غير المقيد اطلاقاً حقوقاً او فعلياً» ليس فرداً منعزلاً ، بل هو تمسيد للمجتمع القديم داخل الجديد . وان سلطة الدولة في ايدي الملك لوحده ، انها تعني سلطة الدولة في ايدي المجتمع القديم ، القوائم فقط على اشكال اطلال وخرائب . انها سلطة الدولة في ايدي الفئات الاقطاعية ، التي تتخذ مصالحها مواقع العداء العميق من مصالح البرجوازية . وكما ترى العناصر الاقطاعية في الملك صاحب المباركة الالهية لزعامته السياسية ، فإن الملك كذلك بقدرة الهية ، يرى في الفئات الاقطاعية ، الاساس الاجتماعي والحصن المنيع للتاج الملكي سيء الصيت»^(٣٩) . وقد حدد لينين في دراسته الحكم الروسي المطلق ، الطبيعة الطبقية لذلك الحكم ، كديكتاتورية لاصحاب الاقنان والاراضي»^(٤٠) . ان الاستقلالية والتفرد المعروف بالسلطة من قبل الملك «لا تغير من الطبيعة الطبقية للحكم المطلق كديكتاتورية للملكي الاراضي

(٣٧) ماركس ، انجلز ، المؤلفات ، المجلد ٢١ ، ص ١٧٦ .

(٣٨) ماركس ، انجلز ، المؤلفات ، المجلد ٨ ، ص ١٤٥ .

(٣٩) ماركس ، انجلز ، المؤلفات ، المجلد ٦ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٤٠) لينين المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٠ ، ص ٣٢٩ .

الاقطاعيين»^(١١) ، وكآلة في ايدي طبقة مالكي الاراضي المنفذين لمصالحه .

وبالرغم من ان الحكم المطلق يعبر عن المصالح الاعم لطبقة الاقطاعيين ككل ، الا انه يقع في تناقض وفي حالات غير نادرة مع المصالح الضيقة بعض الفئات داخل الطبقة الاقطاعية . قطع الحكم المطلق على امتداد تاريخه ثلاث مراحل :

١ - التأسيس ٢ - التطور ٣ - السقوط والانيار وفي كل مرحلة كانت موازين القوى الطبقية وعلاقاتها مختلفة ، وهذه المرحلية في التطور مرتبطة بالدرجة الاولى بتطور العلاقات الرأسمالية ، ومع توطيد مواقع البرجوازية وكما قيل آنفاً ان الحكم المطلق يسعى الى استغلال امكانية البرجوازية لتوطيد سيطرته . ولكن من جهة أخرى تحصل البرجوازية أيضاً على فوائد ومنافع من ذلك الدعم الذي تقدمه لها الدولة المطلقة ، مما يؤدي بطبيعة الحال الى توطيد طبقة البرجوازية .

الحكم المطلق هو جزء من البناء الفوقي السياسي وهو في حالة من التبعية الوثيقة للقاعدة الاقتصادية . وهذا يعني انه كان يجب عليه ان يتأقلم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة . كتب أ . ب . دافيدوفيتش ما يلي : « كان على الحكم المطلق من اجل الحفاظ على وجوده ان يتكيف بشكل ما مع التطور الرأسمالي ويسعى للحصول على سند اجتماعي اضافي ممثلاً في شخص البرجوازية الكبيرة »^(١٢) . كانت البرجوازية كطبقة استغلالية تخشى الحركة الشعبية اكثر بكثير من الرجعية الاقطاعية نفسها ، ولهذا السبب فهي مستعدة لعقد تحالف مضاد للثورة مع الاقطاعيين والحكم المطلق . ويهدف مثل هذا التحالف الى « ابقاء السلطة والمداخل في ايدي اصحاب الاقنان - مالكي الاراضي »^(١٣) .

تتصف الملكية المطلقة بصفاتها مرحلة حتمية في تطور الدولة الاقطاعية ، بسمات شمولية خاصة بها ، وتميزها عن اشكال الدولة الاقطاعية الاخرى . غير ان

(٤٣) لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٩ ، ص ٢٤٤

(٤١) نظرية الدولة والقانون الماركسية - اللينينية ، النماذج التاريخية للدولة والقانون ، ص ٢٢٢ .

(٤٢) أ . م . دافيدوفيتش ، الحكم المطلق في عصر الامبريالية ، موسكو ١٩٧٥ ، ص ١٩٦

الخصائص التاريخية لكل بلد على حده ، وكذلك مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية وغيرها ، التي تلعب دوراً معيناً في تثبيت الحكم المطلق بشكل عام تؤثر كذلك في السمات الخاصة لهذه الدولة المطلقة أو تلك .

كان من الطبيعي ان تتأثر السمات الخاصة للملكية المطلقة لمختلف البلدان مثل موازين القوى بين النبلاء والبرجوازية ، ومدى تأثير العناصر البرجوازية في سياسة البلد^(٤٤) ، وحده الصراع الفلاحي ضد الاقطاع ، وبمجموعة المؤثرات الخارجية وعوامل اخرى غيرها . ونتيجة لذلك اكتسب الحكم المطلق خصائصه وسماته القومية .

وهكذا تميزت السلطة الرئيسية المطلقة ، التي اكتسبت سمات كلاسيكية بانعدام اية هيئة تمثيلية ، وتثبيت السلطة المركزية القوية التي اقامت وصاية بيروقراطية يقظة على البلاد بأسرها ، واحتاز تنظيم الجيش الدائم ويتميز الحكم المطلق الانجليزي عن الفرنسي ثلاث خصائص اساسية ١ - الاحتفاظ بالبرلمان . ٢ - وجود ادارة محلية تقليدية . ٣ - عدم وجود جيش بري دائم^(٤٥) . وان هذه العلامات بالذات هي التي تفسح المجال ، للنظر الى الحكم المطلق الانجليزي على انه غير مكتمل . وبخلاف الحكم المطلق في فرنسا وبريطانيا - مع انه لعب دوراً تقديمياً في مراحل الاولى - الا ان الحكم المطلق الاميري الالماني كان رجعياً ، حيث انه رسخ حالة التشتت الاقتصادي والسياسي . فقد نشأ الحكم المطلق الالماني على شكل اقليمي - اميري وليس على شكل مركزي موحد^(٤٦) . ويفسر ماركس هذا الواقع بأنه تطور مشوه للبرجوازية الالمانية^(٤٧) . وأما في روسيا ونظراً لاستمرار نظام القنانة وسيطرة النبلاء في القرن الثالث عشر ، والنصف الاول من القرن التاسع عشر ، فقد اكتسب الحكم المطلق

(٤٦) نفس المصدر ، ص ١٦١

(٤٧) ماركس انجلس ، المؤلفات ، المجلد ٤ ص ٣٠٦

(٤٨) الموسوعة السوفيتية الكبرى ، المجلد ١ ، ص ٣٢ .

(٤٩) ز . م . تشيرنيوفسكي ، تاريخ الدولة والقانون العام ، ص ١٦٠

الروسي طابع القناة الواضح وكان أكثر عفافاً مما هو في بلدان أوروبا الغربية . وفي بعض بلدان الشرق (اليابان) كانت اشكال الدولة الاقطاعية (الحكم المطلق) قريبة من النمط الأوروبي . وقد اجتازت السلطة المطلقة في عدد من البلدان مرحلة التطور التدريجي (من الاستبداد في اتجاه الحكم المطلق) . ونظراً لبطء تطور عناصر العلاقات الرأسمالية ، فإن هذه العملية قد تمت في مرحلة تاريخية جديدة ، بحيث وضعت هذه المسألة بصيات جوهرية في تطور الدولة في هذه البلدان (٤٨) .

بيد ان جميع هذه التباينات والخصائص للحكم المطلق في مختلف البلدان لا تغير من جوهره . فالملكية كانت وستظل في كل مكان شكلاً للدولة الاقطاعية تظهر في البلدان ، التي توجد فيها تلك المقدمات التي اشرنا اليها سابقاً ، لاجل ظهور وتثبيت هذا الشكل من الملكية الاقطاعية ، اي انها تظهر في مرحلة محددة من تطور قوى الانتاج في المجتمع . وتختفي الملكية المطلقة فقط عندما تتوقف الاقطاعية عن ان تكون نظاماً اجتماعياً مسيطرأ ، وانها تضمحل كلياً .

٣ - العلاقة النسبية بين الملكية المطلقة والاستبداد

اننا لا نصادف السلطة الا محدودة للملك ، كجزء اساسي من شكل الادارة في ظل الملكية المطلقة وحسب ، بل نصادفها في ظل ملكيات اخرى ، تتشكل في ظروف تاريخية معينة . فتعتبر سلطة الملك غير المحدودة عنصراً اساسياً في الاستبداد العبودي ، وكذلك الاقطاعي . وبالرغم من ان لهذه الاشكال من سلطة الدولة سمات مشتركة ، فانه لا يجوز النظر اليها كاشكال واحدة او متطابقة . ونظراً لان كل شكل يظهر فقط في مرحلة معينة من تطور المجتمع الاقتصادي ، فان لكل شكل بلا شك ، سماته الخاصة به والتي تميزه عن الاشكال الاخرى ، وفي الوقت نفسه تعكس

(٤٨) الموسوعة السوفيتية الكبرى ، المجلد ١ ، ص ٣٢ .

مستوى تطور المجتمع التاريخي ، الذي يظهر فيه هذا النوع من الدولة . ويمكن مطالعة تعريفات مختلفة في المراجع للاستبداد الشرقي . فقد ورد في الموسوعة السوفيتية الكبرى بحصوص الاستبداد ما يلي : «هي ذلك الشكل من البناء الحكومي والإداري، حيث يحكم المفرد المتسلط في الدولة بدون قيود ، ويكون بالنسبة للرعية مالكاً وسيداً»^(٤٩) . وثمة تعريف آخر في الموسوعة التاريخية السوفيتية : «الاستبداد (السلطة غير المحدودة) - شكل من أشكال الدولة ، الذي تكون فيه السلطة كلها غير المقيدة بالقانون خاضعة للملك متسلط بالوراثة ، وحاكم بواسطة جهاز عسكري بير وقراطي معقد - وهذا ما يميز بصورة خاصة معظم الدول العبودية في الشرق القديم - ويمتاز بالتفرد الكامل بالسلطة والنفي التام لحقوق الشعب . وتعتبر ارادة المستبد قانوناً في ظل الاستبداد . وقد تألفت شخصيته في حالات غير نادرة سواء في حياته أو بعد مماته»^(٥٠) . وللاستبداد بصفته شكل للدولة في بلدان الشرق القديم سمات مشتركة :

١ - يملك رئيس الدولة من وجهة النظر القانونية سلطان غير محدود ، وتركز في يديه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كلها ، علماً انه لم يكن يوجد ذلك التقسيم الصارم لهذه الصلاحيات من وجهة النظر القانونية . ولم تكن ثمة أية قيمة لمثل هذا التقسيم ، نظراً لأن السلطة كلها كانت مركزة في ايدي المستبد . وكان من اهم صلاحيات السلطة هو حقها في ملكية الارض في الدولة ، فكانت توجد صفة مميزة أخرى ، وهي وجود مقاطعات قيصرية وحكومية للنخبة من الاراضي والمياه^(٥١) .

٢ - الاستبداد : هو حكم ملكي ثيوقراطي ، اي يجري فيه توحيد السلطتين الدنيوية والدينية في شخص واحد - الحاكم المستبد ، ويعتبر المستبد اله ، أو ابن الله ، أو خليفته على الأرض .

(٤٩) الموسوعة السوفيتية الكبرى ، المجلد ١٨ ، ص ١٣٥ .

(٥٠) الموسوعة التاريخية السوفيتية ، المجلد ٥ ، ص ٣٢ .

(٥١) جيتدكوف ، تاريخ الدولة والقانون في الشرق القديم ، موسكو ١٩٦٢ ، ص ٢٠ .

٣ - وجود جهاز يبر وقراطي ضخخم لتسيير اعمال السلطة وهو قائم على مركزية غير مشروطة ولا مقيدة .

وان العلاقة بين مختلف حلقات جهاز الدولة ، هي علاقة بين السيطرة والخنسوع ، كتب و . أ . جيتكوف : « ان جهاز الدولة بدائي جداً من ناحية تحديد مقدار الشؤون الادارية الداخلة ضمن صلاحيات بعض هيئات وموظفي الدولة . ان المركزية الصارمة تفترض انعدام اية هيئات انتخابية ، وعلى اقل تقدير في الحلقات العليا من الية الدولة (٥٢) .

وبالرغم من عدم وجود حدود واضحة للصلاحيات في جهاز الدولة فان ماركس صنف الوظائف الاساسية لدواوين الدولة الاستبدادية في الشرق القديم : ديوان المالية والديوان الحربي وديوان العمل الجماعي وتنظيم اعمال البناء والري على نطاق الدولة بأسرها) . وفوق ديوان العمل الجماعي بلا شك من حيث الاهمية الدواوين الاخرى ، فهو الذي ينظم اعمال البناء ، والابذار وتمهيد الطرق وما الى ذلك . لانه بدون التنظيم الواسع لاعمال الري ، وبدون توحيد جهود المشاعات المختلفة كان من المستحيل النهوض بالزراعة . ان الدولة المركزية الاستبدادية هي التي كانت المنطلق الضروري لظهور وظيفة اجتماعية على غاية الاهمية ، الا وهي وظيفة العمل الجماعي (٥٣) . ان الاستبداد بالذات كشكل لتنظيم سلطة الدولة ، والمرئع فوق المشاعية والمعتمد عليها بامكانه ضمان تأمين التدفق الدائم من العبيد للدولة واستغلال عمل الناس (الاحرار شكلياً) على نطاق واسع .

تعود جذور واسباب تكون هذا الشكل من الدولة في بلدان الشرق القديم الى خصائص تطور المجتمع الاقتصادي ، وبنية الاجتماعية ، والتي تتسم بالاحتفاظ لفترة طويلة بالنمط المشاعي . وقد ذكر انجلس ان سلطة الدولة تظهر هناك في الفترة التي تكون فيها حراثة الارض مشتركة او تعطى بشكل مؤقت على اقل تقدير الى العوائل المختلفة ، اي انه لم تظهر بعد الملكية الخاصة للارض ، هناك

(٥٢) نفس المصدر ، ص ٢٠ .

(٥٣) ماركس انجلس ، المختارات ، المجلد ٩ ، ص ١٣٢

بالذات تظهر الدولة على شكل استبدادي^(٥٤) ، وكانت المشاعيات الزراعية تشكل على الدوام ، اساساً راسخاً للاستبداد الشرقي^(٥٥) .

ان الاستبداد الشرقي كشكل فريد لسلطة الدولة وكظاهرة ذات صنف كثيرة ومعددة ، لا تظهر في المجتمع العبودي وحسب ، بل وفي المجتمع الاقطاعي ايضاً . ويكتب مختلف المؤلفون في المواضيع المذكورة سابقاً ان الاستبداد الاقطاعي يظهر في ظروف ركود التطور في المجتمع الاقطاعي وحيث يكون الانتاج الاجتماعي مركزاً ، وعلى امتداد مئات السنين ، في المشاعيات الزراعية الخاضعة للالتزامات الاقطاعية وقبل ان تنفصل الحرف عن الزراعة .

ويعتبر نشاط الدولة في مجال انشاء انظمة الري واستصلاح الاراضي الواسعة ، والتي لا يمكن تحقيقها الا في ظل وجود سلطة حكومية مركزية طرفاً مؤثراً لتثبيت الاستبداد الاقطاعي . ويؤدي انجاز هذه المهمة الى تعزيز سلطة الملك على المشاعيات الفلاحية الخاضعة للاقطاع «ويقدم هذا الامر في الوقت نفسه للحاكم امكانية اكتساب ليس حق الملكية لجميع الاراضي وحسب ، بل وحقوق غير محدودة للتصرف بها ايضاً»^(٥٦) .

وقد وجدت هنا ملكية اقطاعية كبيرة ولكن بشكل آخر ، فقد كانت الوسيلة الاساسية لاشراء وجهاء البلاط واعيان جهاز الدولة هو اعطاء الحق للموظفين الكبار وقواد الجيش في جمع حصص معددة من الضرائب لصالحهم الخاص . ولهذا الغاية تم تخصيص اراض مأهولة معينة لهم . وفي عدد من البلدان الاخرى ، مثلاً في الامبراطورية العثمانية ، كانت ملكية الارض الاقطاعية تتركز بشكل مطلق تقريباً في ايدي السلطان ومما ساعد على تكوين الدولة الاستبدادية في الشرق بهوانعدام بمفرده^(٥٧) . وقد ذكر ماركس ان عدم وجود ملكية خاصة للارض قد توضع في اساس

(٥٤) نفس المصدر ، المجلد ١٩ ، ص ٤٩٦ - ٤٩٧ .

(٥٥) نفس المصدر ، المجلد ٩ ، ص ١٣٥ .

(٥٦) نظرية الدولة والقانون الماركسية اللينينية العامة ، النماذج التاريخية والقانون ، للدولة ص ٢٢٧ .

(٥٧) نفس المصدر ، ص ٢٢٧ .

الملكية الخاصة الثابتة للأرض (الشبيه بنظام المشاعة الزراعية) عند الاقطاعيين كل خصائص النظام الاجتماعي لتركيا وإيران والهند^(٥٨). عدا عن هذا كانت لا تزال توجد في العديد من بلدان الشرق ، التي كان يسود فيها استبداد اقطاعي شرقي ، بقايا للعبودية ، فقد كان يتجمع وفي حالات غير نادرة عدد كبير من العبيد ، الذين كان يتم استغلالهم في مجال الانتاج . وكان كبار الاقطاعيين انفسهم ، وموظفوا الدولة الكساري يشكلون مجموعة مالكي العبيد الكبار الاساسيين . وهذا الشكل نجد في ظل الاستبداد الاقطاعي ثلاثة اشكال للملكية : ١ - الملكية المشاعية ٢ - العبودية ٣ - الاقطاعية ، وقد تواءمت وتعايشت هذه الاشكال مع بعضها البعض . وتتطابق الآراء المطروحة هنا مع وجهة النظر المطروحة في المؤلفات القانونية السوفيتية ، أي الرأي حول انه لا يجوز مطابقة الاستبداد الاقطاعي مع الحكم المطلق . ويجوز النظر للاستبداد كنوع محلي للحكم المطلق ، لان الاستبداد الاقطاعي يتوضع وينشأ في مرحلة مبكرة من تطور اسلوب الانتاج الاقطاعي ، وفي ظل أوضاع اقتصادية - اجتماعية تختلف عنها بالنسبة للحكم المطلق . ولا يجوز كذلك الحديث بعد عن العلاقات البرجوازية والنمط الرأسمالي في الاستبدادية الاقطاعية ، حتى في تلك البلدان ، التي تتصف بوجود علاقات بضائية ونقدية متطورة نسبياً . ان سلطة الملك غير المحدودة في ظل الاستبداد لا تنشأ من «توازن القوى» للاقطاعيين والبرجوازية المؤقت ، بل من نظام مشاعية الاراضي والمياه ، ومن تركيز ملكية وسائل الانتاج الاساسية - الأرض والماء - في يد المستبد ، لذا يعتبر الاستنتاج صحيحاً عندما نقول ان «الحكم المطلق والاستبداد الاقطاعي هما انواع الملكية الاقطاعية ، وانهما يلزامان مراحل مختلفة من تطور المجتمع الاقطاعي»^(٥٩) . وانطلاقاً مما قيل يمكن الاشارة الى الفروقات الاساسية بين الحكم المطلق والاستبدادي ، كشكلين مختلفين للدولة الاقطاعية كالتالي : -

١ - ينشأ الاستبداد الاقطاعي في ظروف المجتمع المتعدد الانماط ، حيث يظل

(٥٨) ماركس - إنجلز ، المؤلفات ، المجلد ٢٨ ، ص ٢١٥ .

(٥٩) نظرية الدولة والقانون الماركسية اللينينية العامة ، نماذج الدولة والقانون التاريخية ص ٢٣٠

النمط القبلي العشائري قائماً الى جانب النمط الاقطاعي الرائد ، ويؤثر النمط القبلي العشائري تحبيراً في العلاقات السياسية وشكل الدولة . وفي ظل الحكم المطلق يظل التنظيم المشاعي قائماً بهذا القدر او ذاك ، ولكنه لا يؤثر تأثيراً جوهرياً في الحياة السياسية لسلطة الدولة وشكلها بسبب ظهور علاقات برجوازية اكثر تطوراً .

٢ - وبسبب ركود البناء الاجتماعي وخمول عملية تطور الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية والاساسية في الدولة الاستبدادية ، تتسم هذه الدولة بالجمود وبالحياة الاجتماعية والسياسية المكبلة ، بالعلاقات التقليدية الموروثة وكذلك بالثبوت النسبي للخواص الاساسية لنظام سلطة الدولة . اما الحكم المطلق فيتميز بمستوى اعلى من الحركة ، والخضوع الاكبر للتغيير السريع للمؤثرات الاجتماعية - السياسية .

٣ - ومع وجود جهاز بير وقراطي ضخم في ظل الاستبداد الاقطاعي ، الا ان مسائل الادارة القانونية مدروسة بشكل ضعيف ، ولكن الجهاز البيروقراطي الاداري ، يعتمد في نهاية المطاف على المشاعيات الزراعية ، اما في تنظيم الجهاز البيروقراطي للحكم المطلق ، فتبرز اكثر للعيان مسألة البرجعة والترتيب القانوني ، ويطبق بصورة اعمق مبدأ المركزية في اعمال الميكانيزم الحكومي .

٤ - واذا اخذنا بعين الاعتبار المستوى الارفع في تطور العلاقات الاجتماعية وفي التنظيم القانوني للحكم المطلق ، قياساً ، بمختلف انواع الاستبداد الشرقي ، يمكننا ان نستنتج ، بان الدولة الاقطاعية ، التي تنمو حسب النمط الاستبدادي يمكنها في ظل ظروف تاريخية معينة ان تتحول الى حكم مطلق . واننا سنواجه هذا الواقع بالذات في تحليلنا لتطور الملكية في السعودية في القرن العشرين .

عيسى يوسف النعماني

الفصل الثاني

تشكل
الدولة المركزية
في
السعودية

ان الجزيرة العربية لم تعرف الدولة المركزية الموحدة خلال فترة طويلة ، وحتى بداية القرن العشرين كانت الجزيرة العربية من الناحية السياسية عبارة عن خليط من الدويلات الاقطاعية التي اقترنت فيها ، وبشكل فريد سلطة بعض الحكام الاقطاعيين (الامراء والاشراف) ، الذين استنسخوا طرق الادارة من المستبدين الشرقيين الى جانب سلطة شيوخ القبائل ، الذين استخدموا في ادارتهم اسلوب الديمقراطية العسكرية .

ويعزى غياب تنظيم دولة موحدة في الجزيرة العربية ، الى حد بعيد الى واقع ان البلاد ظلت تابعة لهذا القدر او ذاك ، للامبراطورية العثمانية منذ القرن الخامس عشر . وقد جرت بعض المحاولات لتثبيت الاستقلال وتوحيد الجزيرة خلال هذه الفترة ، غير ان التشكيلات الضخمة ، التي ظهرت بفضل بعض الحكام الاقطاعيين ، مثلاً اول دولة وهابية في نهاية القرن الثامن عشر - بداية التاسع عشر ، سرعان ما تفككت .

ويعود سبب سيطرة التشتت الاقطاعي القبلي في هذه البلاد حتى بداية القرن العشرين ، بالدرجة الاولى الى عوامل داخلية خاصة ، اجتماعية وسياسية وظلت هذه العوامل قائمة حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لذا يجب تمحيصها بشكل خاص .

١ - النظام السياسي - الاجتماعي لشمال شبه الجزيرة العربية في ظروف التشتت الاقطاعي القبلي في نهاية القرن التاسع عشر بداية العشرين

كانت شبه الجزيرة العربية وعلى امتداد كل تاريخها ، ذلك الجزء من العالم العربي الاكثر انغلاقاً وتخلّفاً ، وقد تميز النظام الاجتماعي فيها بالجمود المذهل ، حيث انها قد اختزنّت واستنسخت التراكيب والروابط الاجتماعية التي نشأت في القرون السحيقة . وكانت تربية المواشي وزراعة الواحات التقليدية تشكل اساس الحياة الاقتصادية للمجتمع ، وهي لم تخضع عملياً لتغيرات جوهرية طوال تلك الفترة . وبسبب الظروف غير المواتية لانتشار الزراعة عند سكان شبه الجزيرة العربية ، بقيت تلك النسبة بين الحضارة لقسم من القبائل والحياة البدوية المستمرة للقسم الآخر منها^(١) ، والتي كان قد اشار اليها ماركس .

وكانت شحة الانتاج بالذات ولفترة طويلة جداً (حتى بداية القرن العشرين) هي السبب في استمرار وجود البناء الاقتصادي الاجتماعي الراكد والمتعدد الأنماط ، والذي استطاعت في ظله العلاقات الاقطاعية ، التي شقت طريقها ان تتعايش وتتشابك مع البناء القبلي العشائري والعبودية . ومن وجهة نظر العديد من الباحثين ان النمط القبلي العشائري كان هو السائد ، حتى بداية تغلغل الدول الاوروبية في الجزيرة العربية . وعلى اية حال يجب ان تشير الى ان الوزن النوعي للعلاقات القبلية العشائرية في الجزيرة العربية كان عالياً بما فيه الكفاية في نهاية القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين .

وبالطبع لم يكن الاحتفاظ ببقايا النظام القبلي - العشائري متجانساً في مختلف

(١) ماركس انجلس ، المؤلفات ، المجلد ٢٨ ، ص ٢٣٤ .

اجزاء البلاد . وهذا كان يعتمد بدرجة ما على مستوى تطور وانتشار العلاقات البضائية النقدية . وهكذا كانت المنطقة الشرقية (الأحساء) الأكثر تطوراً بالنسبة لمناطق البلاد الاخرى . فهنا كان لرواسب النظام القبلي اهمية اقل مما هو الحال في الجزء الداخلي لشبه الجزيرة (نجد) ، نظراً لأن العلاقات الاقليمية استطاعت ان تزيج العلاقات العشائرية في هذه المنطقة قبل المناطق الاخرى . وان موقع الأحساء نفسه على شاطئ البحر قد ساعد في تطوير التجارة والصلات الاقتصادية مع البلدان المجاورة . لقد لوحظ هنا الى جانب الربيع العيني ، ريع نقدي أيضاً ، الأمر الذي يعني في بلدان الشرق تطور العلاقات الاقطاعية . اما في نجد وفي الاجزاء الاخرى من شبه الجزيرة ، فان الروابط العشائرية كانت اقوى سواء عند البدو الرحل او الحضرة . وقد لعب موقع (نجد) في وسط شبه الجزيرة دوراً غير قليل الاهمية في مجال المحافظة على الاقتصاد العيني . ونلاحظ وضعاً مماثلاً في منطقة عسير (المنطقة الجنوبية الغربية من السعودية) ، واما ما يتعلق بالحجاز (المنطقة الغربية) ، فان وجود مكة والمدينة المنورة (الاماكن المقدسة) بالنسبة للإسلام ، ويؤمها الحجاج المسلمون سنوياً ، قد ساعد في تطوير التجارة والحرف .

لقد ثبت ان اقوى ترابط عشائري يوجد عند البدو الرحل ، وسمته الرئيسية تكمن في كونه يتضمن من ٥ - ٧ (واحياناً اكثر) وحدات هيكلية . وبشكل عام فان التركيب القبلي العشائري يظهر كالتالي :

- ١ - الاسرة وهي مكونة من ٥ - ٦ اشخاص تملك مأوى ويرأسها الأب .
- ٢ - مجموعة من الأسر - العائلات (عادة ٣ - ٤) ، والتي تظهر نتيجة لانفصال الابناء الكبار المتزوجين . وهنا تكون الممتلكات ليست موزعة بعد ، وتتخذ المجموعة في هذه الحالة صفة التشكيلة العائلية الموسعة .
- ٣ - التجمع العشائري الأصغر - الحمولة - وتضع الأقرباء المقربين ، الذين يربطهم الترحل المشترك والمرايض المشتركة بجانب الأبار ، وكذلك المساعدة المتبادلة والمسؤولية المتبادلة^(٢) .

(٢) أ . ي بيرشيس ، الاقتصاد والنظام الاجتماعي والسياسي في الجزء الشمالي من شبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر والثالث الاول من القرن العشرين ، موسكو ١٩٦١ ، ص ٧٠ .

- ٤ - التجمع العشائري الاوسع - العشيرة ، التي تضم دائرة اوسع من الأقرباء . وقد حافظت العشيرة على بعض انواع الملكية الجماعية ، ولكن تبدأ المواشي بالانتقال الى ايدي الافراد . ويقف على رأس العشيرة - الشيخ ، وثمة في بعض الاحيان رئيس عسكري ومجتهد (اي رجل دين له حق التشريع) في الانظمة الاعتيادية .
- ٥ - مجموعة العشائر - المرتبطة مع بعضها البعض على اساس الاصل او المنشأ المشترك اي تحالف من حيث النشأة او تحالف عسكري سياسي حقيقي . وبالامكان ان يكون لها شيخ اورئيس ، وغالباً ما يكون شيخ اقوى واكبر العشائر من المجموعة .
- ٦ - تعتبر القبيلة - حلقة هامة في التنظيم الاجتماعي للرحل . وللقبيلة أرضها (ديرة) وشيخها واميرها ورؤساؤها العسكريون ومجتهدوها .
- ٧ - مجموعة من القبائل - وكانت تحمل كذلك اسم (قبيلة) ، ورغماً عن انه كان لصلات النسب اهمية كبيرة في هذا التحالف ، الا ان هذا التحالف يحمل طابعاً عسكرياً وسياسياً واضحاً ويحتفظ بالكثير من سمات الديمقراطية العسكرية .
- ظل التملك الجماعي القبلي قائماً لدى بادية السعودية للمراعي والآبار حتى بداية القرن العشرين ، ولكن لم يكن ذلك التملك لجميع القبائل مجتمعة ، بل ان كل مرعى وكل بئر كان ملكاً لقبيلة معينة .
- كتب عالم الاجناس السوفييتي المشهور أ. ي بيرشيتس «تعتبر المراعي بالدرجة الاولى ملكية جماعية للقبائل، مسجلة بهذه النسبة ، او تلك على اسم الداخلين في تركيب التقسيمات القبلية»^(٣) . وقد تشكل ظرف آخر من ملكية المواشي . وقد اظهر انجلس في كتابه «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» بشكل مقنع ان الماشية كانت بلا شك ملكاً للعرق كله^(٤) في البداية ، وكان لدى البدوي في الجزيرة العربية في تلك الفترة ملكية للمواشي جماعية ، فقد دل على ذلك وجود وشم خاص وجماعي على الماشية ، وكانت ملكية الماشية الجماعية غير كبيرة وبصورة رئيسية لقطيع الجمال البيض .

(٣) نفس المصدر ، ص ٧٢ .

(٤) ماركس - انجلس ، المؤلفات ، المجلد ٢١ ، ص ١٧٥ .

بدأت العملية الأنشطة لتفسخ الوحدة العشائرية لدى البادية في نهاية القرن التاسع عشر - بداية العشرين ، ونما تأثير العلاقات الرأسمالية ، التي نقلتها الدول الامبريالية . فقد تعرض النظام القبلي العشائري ، لتغيرات ماحقة في الواحات الزراعية اكثر مما هو عند البدو الرحل ، رغم أن هذه العملية قد سارت بشكل غير متكافئ في مختلف مناطق البلاد . وبشكل عام استمر قسم كبير من السكان في السعودية وخاصة في (نجد) بالاتصال مع هذه المجموعات العشائرية او تلك ، مما ساعد على ابقاء العادات والاعراف البدوية .

واما ما يتعلق بتنظيم السكان الحضري فهو اخذ شكل المشاعة بانواع مختلفة وقد تناول بيرشيتس هذه الانواع بالدراسة المفصلة والدقيقة في كتابه : الاقتصاد والنظام الاجتماعي والسياسي في شمال شبه الجزيرة في القرن التاسع عشر والثلث الاول من القرن العشرين .

ويتضمن النوع الاول - المشاعة القائمة على رابطة الدم مع ملكية جماعية للاراضي ، وكانت عائلات صغيرة وكبيرة فيما بينها «باتريونيمية» او «جماعة» .

ولم تكن للجماعة اهمية تعاونية وحسب ، بل كانت تجمي اعضاءها وملكياتهم من تطاولات الغريب ، وكما اشار بيرشيتس فان العلاقات الباتريونيمية استطاعت ان تبقى قوية ، حتى عند الفلاحين الاغنياء والاقطاعيين الكبار .

وان استمرار صلابه العلاقات الباتريونيمية كانت نتيجة لعوامل سياسية - الصراع المستمر على السلطة بين الباتريونيميات المختلفة - وكذلك نتيجة لاسباب اقتصادية ، وغالباً ما كان الاقرباء يضعون ملكية الارض عند الشخص الاكبر سناً منهم ، الذي يتفرد بالتصرف بها ، ولكنه يعطي مشاركته في الملكية حصصهم في الانتاج .

وبالرغم من ان كل عضو في الجماعة كان يمتلك الحق بالمطالبة بعزل ارضه في اي وقت من الاوقات ، لانه على الصعيد العملي كان ذلك يتم فقط بموافقة الجميع على العزل او التقسيم^(٥) .

اما النوع الثاني فيتضمن المشاعة القائمة على رابطة الدم مع الارض (الملك) ،

(٥) بيرشيتس ، نفس المصدر المشار اليه ص ٩١ .

والتي كان اعضاءها من قبيلة واحدة ، او حتى اقرباء مقربين ، ولكن ملكية الارض على اساس علاقات القرى او الدم فقدت معناها هنا ، وحلت محلها الملكية الخاصة . للعوائل بشكل منفرد .

ويتضمن النوع الثالث - المشاعة الاقليمية مع الارض الملك - وبالامكان ان يشكل هذا النوع من المشاعة اناس ذوي علاقات قرى او غرباء عن بعضهم ، وقد تكونت هذه المشاعة في تلك المناطق ، التي كانت فيها الزراعة قد تشكلت منذ زمن بعيد واصبحت المهنة الرئيسية لسكان تلك الواحات .

واستمرت المشاعة الاقليمية في جميع اسس الملكية الخاصة والملكية العامة في داخلها ، وقد كانت الملكية الجماعية للمياه وكلاً المراعي السند الرئيسي لحفظ هذه الازدواجية . وان شحة المياه في هذه الواحات ، التي كانت تعتمد في الري ، على الآبار ومياه السيول ، هي السبب في استمرار الملكية الجماعية للمياه . وبغض النظر عن وجود آبار خاصة في بعض الواحات ، فقد استمرت الملكية الجماعية للمياه ، ويستطيع الفلاح استخدام المنبع الجماعي (بمقدار محدد) اذا كان بثره الخاص لا يكفي .

لذلك ولأجل ان يتكون تصور صحيح عن الوضع الاجتماعي - السياسي في شبه الجزيرة العربية لا بد من الاشارة ولو باختصار الى اشكال الملكية العقارية ، فللملكية العقارية في شبه الجزيرة العربية خصائصها ، التي تبرز في الجمع بين ملكية الدولة للأرض ، واشكال مختلفة من الملكية الاقطاعية الكبيرة والفلاحية الصغيرة^(٦) .

وبسبب انعدام الري من الانهار ، اختلفت ظروف شبه الجزيرة عن اوضاع بلدان الشرق الاخرى ، فقد احتاجت الى اعمال جماعية وعلى نطاق الدولة باسرها لانشاء انظمة ري . وكانت تسود القسم الاكبر من البلاد ، طريقة الري من الآبار ، لذلك تكونت امكانيات كبيرة ، لتثبيت الملكية الخاصة وتطوير العلاقات الاقطاعية واضعاف قيمة ملكية الدولة للأراضي وعندما كان الاقطاعي قوياً ، كان يجمع في ملكه وبصورة مباشرة ، افضل مصادر الري ، وفي حالات اخرى كان الاقطاعيون يقومون بتنظيم الاعمال المتعلقة ببناء وصيانة خزانات الماء ، وبذلك اصبحوا التنفيذيين

(٦) نفس المصدر ، ص ١٠٩

الحقيقتين عملياً بالمياه التي تعود ملكيتها للمشاعة ، غير ان كل هذا لم يستثن واقع انه .
ظهرت في جزء من اراضي البلاد (الاحساء مثلاً) ، التي تشكل فيها مياه الصهاريج
مصدراً للري ، ضرورة تنظيم اعمال جماعية ضخمة نسبياً ، واشترك الدولة في هذه
الاعمال .

ان التنظيم الحكومي لاستخدام المياه ، اعتمد على المبادئ المشاعية ، وحتى فيما
بعد عندما اصبحت الدولة المركزية مشرفة على استخدام المياه ، ابقت على النظام
التقليدي في هذه المسألة .

وبالرغم من التناقضات الموضوعية بين الملكية الخاصة وملكية الدولة للاراضي
بشكل عام في شبه الجزيرة ، فقد ظلت هذه الاخيرة قائمة كحق أعلى للدولة ليس
للاراضي الزراعية وحسب ، بل للمراعي ايضاً .
كان يوجد في السعودية حتى بداية القرن العشرين اربعة انواع من ملكية
الاراضي :

١ - ملكية الدولة المباشرة للأرض (اراضي بيوت المال) ويدخل ضمنها الاراضي
المزروعة والمراعي المحظورة .

٢ - الوقف .

٣ - مراعي قبائل الرحل واشباه الرحل - (ديره) .

٤ - الاراضي ذات الملكية الخاصة - الملك .

ان الاراضي الوقف لا يجوز بيعها ، بينما الاراضي الملك يمكن بيعها وشراؤها
ورهنها . وان دفع الزكاة للمالك الأعلى هو العبء الوحيد الملقى على صاحب
الملك .

ترتبط عملية تشكل الطبقات في مجتمع شبه الجزيرة العربية ، مع تطور ملكية
الدولة ، والملكية الاقطاعية الخاصة ويصبح النمط الاقطاعي هو السائد مع بداية
القرن العشرين رغماً عن وجود انماط اخرى عديدة . ومن هنا يمكن اعتبار النظام
الاجتماعي في الجزيرة العربية اقطاعياً قلياً . وبناء على ذلك كانت طبقة
الاقطاعيين ، وطبقة الفلاحين والبدو الرحل المستغلة من الاقطاع هما الطبقتان
الاساسيتان في مجتمع شبه الجزيرة العربية .

لقد أصبح الأمراء اكبر الاقطاعيين ، اذ كانوا يملكون ارضاً شاسعة وقصوراً وعبيداً . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، ونظراً لبداية تفسخ النمط القبلي العشائري برزت لدى الرحل قيادة قبلية ذات سلطات كاملة ، ويصبح الشيوخ اقطاعيين يتصرفون بحياة اعضاء قبائلهم وممتلكاتهم ، وان التثبيت التدريجي للملكية الخاصة لافضل الاراضي والمراعي والآبار ، وتركيز الماشية في ايدي اعيان القبيلة واشرافها قد ساعدهم على التحول الى اقطاعيين مالكيين^(٧) .

لقد جرت عملية تحول البدو - رعاة الابل ، الى اقطاعيين بصورة بطيئة وخفية ، وقد لعبت دوراً كبيراً في ذلك نظم التعاون القبلي ، فقد بدت للمهلة الاولى على انها فرض مكون من عدة رؤوس من الماشية ، يعطى لقريب افتقر . ولكن كانت هذه في الواقع محاصة مقنعة ، تمثل نوعاً من استغلال البدو الفقراء . وقد استغل الشيوخ النظم البالية للبناء العشائري لمصلحتهم الخاصة ، واستطاعوا ان يجمعوا الثروات الطائلة ، من خلال ليس استغلال اعضاء قبيلتهم وحسب ، بل من جراء الغزوات ، التي ينظمونها ضد الحضر واشباه الرحل . وشكلت الأتاوات والابتزاز بجميع الوسائل الممكنة من التجار لقاء مرورهم بسلام عبر اراضي القبيلة مصدراً اضافياً لشراء الشيوخ . وقد ادت هذه العوامل مجتمعة الى نمو قوة الشيوخ الاقتصادية ، ولعبت دورها كذلك في تحويل وجهاء القبيلة الى زعماء اقطاعيين .

وفي بداية القرن العشرين وقع جزء من الرصيد العقاري في الجزيرة العربية في ايدي المرابين وتجار المدن ، علماً بان العديد من هؤلاء التجار قد أصبحوا الى حد ما ملاكاً كباراً للاراضي ، وتكونت تدريجياً من المشايخ الزعماء والتجار واغنياء المدن وطبقة مالكي الاراضي الكبار ، الذين يتصرفون بالاراضي حسب الحقوق الاقطاعية^(٨) . اما الفلاحون المرتبطون وكذلك الجزء الاكبر من جماهير البدو فيتمنون الى الطبقة المضطهدة اقطاعياً . كما ان العبودية كانت لاتزال قائمة ، مع انها كانت تحمل طابعاً منزلياً . وكان بإمكانهم استغلال العبيد في الانتاج وفي الاعمال الشاقة . وقد كانت هناك مجموعة خاصة من العبيد يشكلون الحراس الشخصيون

(٧) برنامج الحزب الشيوعي في السعودية ، آب ١٩٧٥ ، ص ٤٥ .

(٨) ف . ي . يروشين ، العربية السعودية ، موسكو ١٩٦٤ ، ص ١٥ .

للاقطاعين من الحضرة والرحل ، وكانوا بالإضافة الى امثالهم المتعوقين يشكلون فرقة الحرس الأميري في الإمارات . واستمرت هذه العملية حتى بعد تشكل الدولة السعودية المركزية . لقد كان عدد العبيد كبيراً لدرجة ان الذين اعتقوا قد اسسوا فيما بينهم مجموعات قبلية خاصة بهم مرتبطة اساساً بالزراعة والحرف وتابعة عادة للاقطاعيين .

لقد لعبت كثرة العبيد في الجزيرة العربية دوراً سلبياً في تاريخ البلاد . فقد ساهمت النظم العبودية ، مثلها مثل النظم القبلية العشائرية في اعاقه تطور الاقطاعية .

وقد انتشرت في شواطئ الجزيرة الشرقية مثلها هو الحال في معظم بلدان الخليج ، شكل خاص من الاستغلال مرتبط بصيد اللؤلؤ . فقد كان صياد اللؤلؤ تابعاً كلياً لادارة مالك السفينة وقبطانها «النوخذة» ، وكان العديد من صيادي اللؤلؤ يعيشون في ظروف قاسية جداً ، ويرث الابن منهم الديون عن ابيه للنوخذة .

وعدا عن الطبقات الاساسية المذكورة اعلاه كانت توجد ، فئات اجتماعية اخرى مثل الحرفيون والحيالون (خاصة في الموالي) وغيرهم .

ومن كل هذه الطبقات والفئات تشكلت العوائل الراقية في المجتمع الاقطاعي ، ومن الجدير بالذكر انه بالرغم من الفرز الاجتماعي الذي بلغ درجة كبيرة في بداية القرن العشرين ، الا ان التقسيم الفئوي لم يتخذ بعد شكلاً قانونياً نهائياً ودقيقاً .

جرى في نهاية القرن التاسع عشر - بداية العشرين تطور نشط وترسيخ مستمر للعلاقات الاقطاعية ، وكان هذا مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالازمة ، التي بدأ يعاني منها الاقتصاد الطبيعي لدى الرحل ، وكذلك بالانجذاب التدريجي للبلاد الى مجال العلاقات البضائية - النقدية للسوق الرأسمالية العالمية . ومنذ ذلك الوقت اخذ العامل الخارجي يؤثر تأثيراً متنامياً في علاقات السعودية الاجتماعية والاقتصادية وفي التوجه السياسي ايضاً . ففي تلك الفترة لم يكن يوجد في البلاد دولة موحدة بل كانت السيطرة للتشتت الاقطاعي ، الذي ساهم في تعميق وترسيخ تبعية الجزيرة للامبراطورية العثمانية ، وقد انقسمت الجزيرة الى دويلات اقطاعية متعددة - امارات . وكانت تختلف عن بعضها من حيث مستوى تطور الحياة السياسية فيها ومستوى تبعيتها لتركيا .

وقد استطاعت بعض الامارات مثلها كان الحال في حينه في عصر الخلفاء الامويين
الجمع بين تقاليد الادارة القبلية العشائرية والديمقراطية العسكرية، وبين عناصر
الاستبداد الشرقي التقليدي . فالأمير هونفسه الامام والقائد العسكري والقاضي
الرئيسي والمشرف على السلطة التنفيذية ، وكانت الادارة الحكومية معتمدة في
اساسها على الروابط المشاعية والقبلية وسلطة الشيوخ والقادة الآخرين .

كان الجزء الشرقي من الجزيرة - الأحساء تحت اشراف تركيا المباشر . لذا لم تشكل
هنا امارة مستقلة منفردة . وكان لكل «مدينة» من هذه المنطقة (مندوب) عن
الامبراطورية العثمانية له حقوق الحاكم . اما امارة جبل شمر فقد كانت في وضع
يختلف حيث حكمت فيها سلالة الرشيديين . وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت
(شمر) اقوى دولة في الجزيرة الشماليّة . وفي عام ١٨٧٦ أعلن امير هذه المنطقة مبايعته
للأتراك^(٩) . وقد استطاع هذا الامير الاعتماد عليهم لتوحيد (نجد وشمر) في دولة
واحدة . وحدث هذا الوضع لان الامارة السعودية كانت قد صفت كليا عام
١٨٩١ . وبعد ان مني الامير السعودي عبد الرحمن* بالهزيمة في المعركة ضد
الرشيديين لجأ الى الكويت^(١٠) . واصبحت نجد من مناطق الدولة الشمرية
الاقطاعية الكبيرة .

واما بالنسبة للحجاز فقد كانت منطقة تركية ، رغما عن انها كانت منطقة نائية جداً
عن الامبراطورية العثمانية ، حتى أن الأتراك كانوا يملكون هناك مواقع اقوى مما هو
الحال في المناطق الاخرى ، وكانت الحاميات التركية مرابطة في البلاد ، كما كان يوجد
بها موظفون أتراك .

وكانت القيادة الاقطاعية المحلية برئاسة الشريف - الحاكم الثيوقراطي للمدن
الاسلامية المقدسة ، قد تعاونت مع السلطات التركية ولم يمس الأتراك منصب
شريف مكة ، ولكن وضعوه في حالة من التبعية لهم . وكان الولاة الأتراك يعينون

(٩) لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، موسكو ١٩٦٤ ، ص ٣١٥ .

(١٠) نفس المصدر السابق ص ٣١٥ .

* عبد الرحمن هو والد عبد العزيز مؤسس الدولة السعودية الثالثة الحالية - الناشر .

الأشراف وينقلونهم ، حسبما يرتأون^(١١) . وقد حاول الأشراف تعزيز مكانتهم الذاتية في الحجاز ، لذا كانوا يدعمون بالسر انتفاضات القبائل ضد الأتراك . وجرى الدعم في العقود الأولى من القرن العشرين لأن الأشراف كانوا يدعون لتأسيس دولة عربية . كانت منطقة الحجاز تتميز عن المناطق الأخرى بأنها أكثر تطوراً من ناحية تنظيم السلطة بشكل عام ومن حيث جهاز الإدارة بصورة خاصة .

وأما ما يتعلق بابعاد منطقة نائية في الجزيرة أي عسير (الجزء الجنوبي الغربي من البلاد) فقد أصبح مركز الانتفاضة المعادية للأتراك بقيادة الأدرسيين ووقع الأدرسيون في عام ١٩١٥ اتفاقية صداقة وتحالف مع إنجلترا^(١٢) . «وأصبحت عسير بعد الحرب العالمية الأولى إمارة أدرسية»^(١٣) .

في ظل هذه الظروف الاجتماعية - السياسية في تلك المرحلة تعمقت الانفصالية والفوضى القطاعية القبلية ، لقد عانى السكان الحضري بشكل خاص من الحروب والغزوات الدائمة . وإن العديد من قرى نجد قد عمها الدمار ومن ثم تهجرت . وادت أعمال السلب والنهب على طرق التجارة إلى إفلاس التجار والحرفيين والتذبذب الشديد في أسعار المنتجات الزراعية والبضائع الصناعية^(١٤) ، ويذكر العالم التشيكي (موسيا) أن جميع الحضري كانوا يحنون إلى وجود سلطة حازمة بإمكانها حماية ممتلكاتهم وحمايتهم^(١٥) .

لعب تفسخ العلاقات القبلية العشائرية وانهيار الاقتصاد الرعوي دوره أيضاً في تردي الوضع الاقتصادي للفقراء الرحل ، ويعود ذلك أيضاً إلى أن القبائل الضعيفة لم تكن قادرة على حماية نفسها من تطاولات القبائل الأخرى . لذا كانت الحاجة ملحة للقضاء على الفوضى القطاعية القبلية وردع شيوخ القبائل وتأسيس دولة مركزية قوية . عدا عن هذا ، فقد جرى في نفس تلك الفترة صراع حاد بين الدول

(١١) نفس المصدر ص ٣٢١ .

(١٢) نفس المصدر ص ٣٢١ .

(١٣) س . م . إبراهيم ، تاريخ المملكة العربية السعودية ، ص ١٦ .

(١٤) ن . ي . بروشين ، العربية السعودية ، ص ١٦ .

(١٥) بروشين الاقتصاد والبناء الاجتماعي السياسي في شبال شبه الجزيرة ص ٢٠١ .

الامبريالية من اجل تقسيم العالم وخاصة بين انجلترا والمانيا بالنسبة لممتلكات الامبراطورية العثمانية . ومن هنا ظهرت ضرورة تنظيم المقاومة ضد المستعمرين . وكانت الدولة المركزية فقط ، القوية والموحدة تستطيع اداء هذه المهمة . وعليه فان مهام تصفية التشتت الاقطاعي وتكوين دولة موحدة قد انبثقت من الظروف الداخلية وكذلك من الاوضاع السياسية الخارجية المعقدة . وكان لهذه الظروف وكذلك لمتطلبات توحيد البلاد تحت سلطة دولة واحدة طابع موضوعي .

٢ - عملية تشكل دولة مركزية في السعودية

لقد اوجد التشتت الاقطاعي الطويل الامد في شبه جزيرة العرب وتقسيمها الى امارات منفصلة ظروفاً مواتية لتدخل الامبرياليين في الشؤون الداخلية للجزيرة ، بغية اخضاع دولها للدول الامبريالية . وقد احرزت انجلترا في هذا المجال نجاحات كبيرة ، اذ استطاعت تعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي ونشره على جزء كبير من جزيرة العرب . وقد حققت انجلترا هيمنة فريدة من نوعها في كل اراضي شبه جزيرة العرب وشواطئها ومن ضمنها المنطقة الوسطى (نجد) . ولكن ثمة عاملان وقفنا حائلاً ضد انجلترا . فمن جهة حاولت المانيا وفرنسا وروسيا القيصرية اعاقا التوسع الانجليزي وتعزيز مواقعها في شبه الجزيرة ، وقامت تركيا بجهود عمومة لتعزيز سلطتها وهيبتها في اراضي الجزيرة ، ومن جهة اخرى احتاج الغزو العسكري لنجد الواقعة في وسط الجزيرة والمحاطة بالصحاري لجهود واموال طائلة . والى جانب ذلك كانت الامارة الرشيدية على اتصال وثيق بالأتراك وفي نفس الوقت كانت بحاجة لمساعدة انجلترا . ولكن وجود دولة (قوية) موالية لتركيا في هذه المنطقة قد خلق مصدراً دائماً للخطر والتهديد بالنسبة للانجليز في الكويت وفي عدد من الامارات الاخرى المجاورة . لذا كان يجب على انجلترا استخدام وسيلة اخرى لتحقيق غاياتها ، وبالذات وسيلة المراوغة والخداع . ودعمت انجلترا بالمال والسلاح الانتفاضات المعادية لآل رشيد في جبل شعر ، وفي هذا الوقت كان يعيش في الكويت

امير من امراء نجد من عائلة آل سعود عبد الرحمن بن سعود وابنه عبد العزيز بن سعود ، اللذان حافظا على صلاتهما مع اقربائهما في نجد ، وكانا يسميان دائماً للعودة الى (نجد) واستلام السلطة . وقد قيم الانجليز هذا الظرف وقرروا عقد صفقة مع الامير السعودي ومساعدته للعودة الى نجد . وقد اخذ الامير الشاب ابن سعود هذه المهمة على عاتقه . كان هذا الامير يتحلى بالصفات الشخصية اللازمة لاداء هذه المهمة المعقدة . كتب ف . ل . بديانسكي عن ابن سعود بانه «كان محارباً بلا هوادة وسياسياً محنكاً ومنظماً موهوباً»^(١٦) .

وفي كانون اول (ديسمبر) ١٩٠١ سلح الانجليز فصيل غير كبير برئاسة ابن سعود ، الذي سلك طريقه الى الرياض ، وقد ساند سكان الرياض ، الذين كانوا يعانون من ظلم الرشيديين ابن سعود بطيبة خاطر مما ساعده في الاستيلاء على الرياض في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٢ دون صعوبة تذكر . ونتيجة لعدد من العمليات العسكرية كانت سلطة السعوديين لغاية صيف ١٩٠٣ قد شملت نجد كلها ، وفي ربيع ١٩٠٤ شملت منطقة القصيم الهامة جداً من الناحية الاستراتيجية . وبهذا الشكل استعاد الامير السعودي الامارة ضمن تلك الحدود ، التي كانت قائمة فترة الدولة الوهابية الاولى . واصبحت الامارة السعودية قوية لدرجة ان تركيا قررت مساعدة الرشيديين ، وارسلت القوات الى نجد بهدف محاربة ابن سعود . وقد هلك جزء كبير من الجنود الاتراك في الصحاري من القيقظ والعطش والجوع والأوبئة . ويسبب الحاجة الى قمع انتفاضة اليمن ، تم سحب هذه القوات الى اليمن في نهاية ١٩٠٤ ، وفي نيسان (ابريل) ١٩٠٦ الحق السعوديون بالرشيديين هزيمة ساحقة . وقتل الامير ال رشيد في هذه المعركة^(١٧) . لم يكن اخفاق الاحتلال التركي لنجد والهزيمة العسكرية والسياسية للحلفاء وتجربة الرشيديين مجرد صدفة ، بل نتيجة للنتيجة ، التي كان الشعب يحملها على الاتراك وحلفائهم . وقد أدرك ابن سعود حقيقتين بعد استيلائه على نجد :

(١٦) بديانسكي ، لازاروف ، العربية السعودية بعد سعود ، ص ١٠ ، موسكو ١٩٦٨ .

(١٧) س . م . ابراهيم ، تاريخ المملكة العربية السعودية ، ص ١٨٩ .

أولاً : من الضروري الاستمرار في النضال ضد خصومه في الامارات المجاورة من اجل دعم تسلطه الشخصي ، والحفاظ على الدولة . اي النضال ضد الدويلات الاقطاعية المتنافرة . اي بتعبير آخر وضع نصب عينية تحطيم التشتت الاقطاعي والفوضى القبلية وانشاء دولة اقطاعية قوية موحدة .

ثانياً : ان (نجد) المحاطة من جميع الجهات بامراء معادين ، والتي ليس لها مخرج الى البحر يمكنها ان تتعرض في اي لحظة للحصار الاقتصادي . وبالإضافة الى ذلك فان الخروج الى البحر يخلق ظروف مواتية لتطوير الاقتصاد وخاصة التجارة . لذا انتصبت امام ابن سعود مهمة ايجاد مخرج الى البحر ، الامر الذي ساعده كذلك على تعزيز سلطته . وقد احتل ابن سعود في عام ١٩١٣ (الأحساء) وادخلها ضمن امانة نجد ، وحصل نتيجة هذه الخطوة على مخرج الى الخليج .

ومع اقتراب الحرب العالمية الأولى ، احتدم التنافس الانجليزي التركي على شبه الجزيرة احتداماً شديداً ، واثاح ذلك لأمير نجد امكانية كبيرة لتوطيد مواقفه عن طريق المناورة بين البلدان المتخاصمة . وفي الوقت الذي كان فيه ابن سعود يناور بحذر ويتنظر ويتوقع كل شيء ، في هذا الوقت بالذات اجري اتصالات مختلفة مع كلا الطرفين . وفي ايار (مايو) عام ١٩١٤ عقد اتفاقية مع حكومة السلطان التركي بعد ان حصل على اللقب السامي والي نجد^(١٨) . غير ان عبد العزيز رفض السماح لممثل الادارة التركية بالقدوم الى الأحساء رفضاً باتاً .

وفي (ديسمبر) ١٩١٥ عقد ابن سعود مع انجلترا اتفاقية (صداقة وتحالف) اعترفت انجلترا بموجبهام بعدد العزيز أميراً لنجد والقصيم والأحساء ، وضمنت له الحماية من الهجمات والحملات . والتزم أمير الرياض بدوره بعدم تعيين ولياً لعهد معادياً للإنجليز ، وان لا يقدم الامتيازات للدول الأخرى ، ولا يتطاول على المحميات الإنجليزية في الجزيرة^(١٩) . وبموجب هذه الاتفاقية حصلت نجد على

(١٨) نص اتفاقية الأتراك مع ابن سعود متضمنة في كتاب
G. TROELLER , THE BIRTH OF SAUDI ARABIA . LONDON — 19 .

ج ترويلر- ميلاد العربية السعودية ، لندن ١٩٧٦

(١٩) النص الكامل للاتفاقية في نفس المصدر السابق .

معونة شهرية تقدر بخمسة آلاف جنيه استرليني ذهبي . لقد قضت هذه الاتفاقية عملياً على سيادة امير الرياض وفرضت عليه حماية انجلترا . ولكن هذه الحماية لم تقف حائلاً امام ابن سعود ، الذي سعى لبناء دولة موحدة . هذا ولم يتدخل الانجليز في الشؤون الداخلية لنمط حياة الامارة السعودية .

وفي عام ١٩١٦ نصب شريف الحجاز (الحسين) نفسه ملك العرب ، وبدأ استفزازاً مكشوفاً لجر (نجد) الى نزاع عسكري ، ولقد تردت الأوضاع بين هاتين الدولتين اكثر فأكثر بعد الاحداث ، التي جرت في مدينة (الخزومة) ، المركز التجاري والاستراتيجي الهام . فعندما احتلت القوات الحجازية مدينة الخزومة ، التي ينتمي سكانها الى حركة الاخوان وبالتالي هم اعوان لابن سعود عمدوا الى التكتيل بهم بقطاعة . وقد قرر ابن سعود تحت ضغط الاخوان مساعدة سكان الخزومة . وهجمت قوات ابن سعود سوية مع سكان الخزومة على قوات الشريف وحطمتها . وبعدها اصبح طريق الحجاز مفتوحاً امام ابن سعود . وطلب الشريف حسين المساعدة من انجلترا . ونظراً الى ان الانجليز كانوا حريصين على عدم تبديد قوى الطرفين واضعافها في مواجهة الأتراك ، وكذلك حاجتهم للشريف حسين في تلك الفترة بصفته منفذاً مطيعاً لارادتهم في الشرق الأوسط ، فقد ضغطوا على ابن سعود من اجل سحب قواته الى نجد بأسرع ما يمكن .

لقد فسخ التهوض الوطني العام بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ١٩١٧ المجال لابن سعود للاقدام على التوحيد الحاسم لشمال الجزيرة . وفي عام ١٩٢١ انعقد اجتماع للامراء والعلماء ومشايخ القبائل لمناقشة الوضع في نجد ومستقبلها ، وكذلك شكل الادارة . وقرر الاجتماع منح ابن سعود لقب سلطان . وقد الحقت اماره جبل شمر (بنجد) في هذا العام بالذات . وباحتلال مدينة حائل تقدمت قوات ابن سعود نحو الشمال باتجاه وادي سرحان ، وقد كان ابن سعود معنياً بضم تلك المنطقة ، لانها واقعة بين المحميات البريطانية - شرق الأردن والعراق - بالاضافة الى فتح المجال للخروج مباشرة الى حدود سورية .

لقد انضم القسم الاكبر من وادي سرحان الى نجد في عام ١٩٢٢ باستثناء

المنطقة الحدودية ، المتاخمة لسورية والأردن^(٢٠) . وفي عام ١٩٢٣ دعت الحكومة الانجليزية الى عقد مؤتمر في الكويت بهدف تقوية نفوذها في البلدان العربية ، وتشكيل حلف فيها بين هذه البلدان تحت اشرافها . ولكن رغبا عن جميع مساعي انجلترا ، فهي لم تستطع تحقيق هذا الهدف ، اذ ان ابن سعود ، الذي شارك في المؤتمر رفض القيام بتنازلات . ورداً على هذا الموقف توقفت انجلترا منذ عام ١٩٢٤ عن دفع المعونة الى نجد ، والتي كانت مقررة وفقاً لعام ١٩١٥ . وبتعبير آخر توقف مفعول الاتفاقية فعلياً . عدا عن هذا ساءت علاقات نجد مع الحجاز لان الشريف واصل انتهاج سياسته المعادية لابن سعود . وفي عام ١٩٢٤ اتخذ الشريف حسين لقب خليفة «لحافظ» علي دوره «كرائد» لما سمي بالثورة العربية الكبرى ، وليزيد من وزنه السياسي .

ان هذه الخطوة السياسية لم ترض الانجليز ، لذا بدأوا التخلي عن الشريف حسين تدريجياً ، وفي عام ١٩٢٤ دعى ابن سعود الى عقد مؤتمر عام لشيوخ القبائل والعلماء لمناقشة المسائل المستجدة . واتخذ المؤتمر قراراً بالاستيلاء على الحجاز^(٢١) . وسقط آخر حصن للمقاومة في الحجاز في كانون اول (ديسمبر) ١٩٢٥ وتم ضم الحجاز نهائياً الى نجد . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ لقب اعيان مكة السلطان عبد العزيز ملكاً على الحجاز . واما ما يتعلق بعسير فمنذ عام ١٩٢٠ كانت قوات ابن سعود قد اخضعت هذه المنطقة الجبلية وحولت اميرها الى تابع (لنجد) ، غير ان تدخل انجلترا لم يفسح الامكانية لانضمام عسير الى نجد رسمياً . وبعد الاستيلاء على الحجاز ، اصبح من الممكن بالنسبة لابن سعود ضم عسير الى نجد ، وفي عام ١٩٢٦ وبعد عدد من العمليات العسكرية تم ضم هذه الامارة بالكامل ، واضطر اميرها للاعتراف بالحماية النجدية . وبعد اربع سنوات انضمت الامارة نهائياً الى دولة السعوديين اخذة بذلك حقوق منطقة عادية .

وكانت الوهاية (الخبيلية ، السلفية) القوة الايديولوجية الرئيسية التي استخدمها عبد العزيز في نضاله ضد التشتت الاقطاعي والفوضى القبلية ولاجل تكوين دولة

(٢٠) نفس المصدر ، ص ٣٩ .

(٢١) نفس المصدر ، ص ٤٣ .

مركزية موحدة في شبه الجزيرة . وقد ظهرت الوهابية كتعاليم دينية وسياسية في نهاية القرن الثامن عشر كرد فعل على القوضى وعلى التشتت والانقسام السياسي ، الذي يميز الجزيرة في تلك الفترة .

تعود كلمة وهابية الى مؤسسها محمد بن عبد الوهاب الذي دعى الى توحيد شبه الجزيرة والنضال ضد الاجانب ، الذين اعتبرهم غير نزيهين دينياً . وقد استغلت عائلة آل سعود الوهابية آنذاك كأداة فعالة في كفاحهم من اجل توسيع امارتهم . وبالتالي من اجل اقامة دولة موحدة . وقد بعثت الوهابية مرة اخرى في ١٩١٢ وفقاً لظروف جزيرة العرب في ذلك الزمن . وعلى اساس الوهابية تأسست حركة الاخوان ودعى مؤسسوا هذه الحركة لتحقيق مطلبين اساسيين^(٢٢) . الالتزام التام بتعاليمها والخضوع المطلق للإمام - الامير . وان يساعدوا بعضهم بعضاً بكل شيء مع رفض اية اتصالات مع الاوروبيين ومع سكان تلك البلدان ، التي تدار من قبل الاوروبيين . وانتشرت هذه التعاليم بسرعة في صفوف السكان . وقد ادرك عبد العزيز ادراكاً صحيحاً المقدمات التي خلقها نشاط الوهابية المجاهدة - لتأسيس دولة سعودية موحدة . وفي عام ١٩١٦ وافق الامير ابن سعود رسمياً على فكرة الحركة الوهابية وبدأ بتحقيق مطلبها السياسي الداخلي الاول .

واعلن عبد العزيز ان جميع القبائل ، التي لا تنضم الى الحركة الأخوانية ولا تعترف به «اماماً» سوف ينظر لها على انها معادية .

شكل الاخوان جيشاً محارباً جراراً لا يرحم وقادراً على المعارك ضد الأعداء الداخليين والخارجيين . واستطاع ابن سعود بمساعدتهم تحطيم مقاومة اقوى قبائل البدو في بداية العشرينات واقامة (نظام لم يسبق له مثيل في البلاد) . واستطاع ابن سعود بفضل الاخوان بالذات مواصلة النضال الناجح من اجل التوحيد الاقطاعي لشمال الجزيرة وقد تشكلت جماهير الاخوان الاساسية من البدو الفقراء ، حيث ساعدهم ذلك على توفير الغذاء لانفسهم ولعائلاتهم . وتشكلت من جهة اخرى فئة قيادية (من اعيان القبائل السابقين عادة) ، والتي اغتنت بفضل الغنائم الجديدة

(٢٢) بيرشيتس ، الاقتصاد الاجتماعي السياسي ، ص ٢٠٩ .

نتيجة للحروب المتعددة وكذلك من هدايا الامارة . وبناء على ذلك فان هؤلاء معينين باستمرار الحروب لتوطيد مواقعهم ولاجل الازراء . وقد تطابقت هذه الاهداف مع افكار الحركة الوهابية ، التي رأت في الكفاح ضد ذوي المعتقدات الأخرى مهمة الزامية للأخوان .

بدأ عبد العزيز مباشرة بعد تشكيل دولة موحدة عام ١٩٢٦ تقوية سلطته المركزية وتوطيدها . وقد وقف بعض قادة الاخوان العسكريين ضد ابن سعود وسلطته المركزية ، واتهموه بتخليه عن افكار الأخوان ، وبدأ العديد من الاخوان الذين لم يدركوا الوضع السياسي الخارجي بدعم هذه الحركة . عدا عن هذا اكتسبت الحركة المناهضة للمركزية طابعاً قليلاً . وقد شارك شيوخ القبائل الكبيرة ، الذين فقدوا هيمنتهم السياسية في هذه الحركة اشتراكاً نشيطاً .

وبهذه الطريقة واجهت الدولة الاقطاعية الموحدة والمتشكلة حديثاً صعوبات كبيرة . ولكن سرعان ما استطاعت السلطة المركزية الملكية وبواسطة وسائل متنوعة من القمع تعطيم حركة المعارضة . وبعد هذا بدأ زعماء السعودية القضاء على حركة الاخوان كقوة عسكرية تدريجياً ، ولكنهم احتفظوا بوجهها الآخر ، اي العقائد الدينية والاخلاقية ، التي تم استغلالها كأداة ايديولوجية في النضال ضد جميع الحركات المعادية لحكم آل سعود .

وهكذا تأسست في عام ١٩٢٦ في جزيرة العرب دولة ملكية مركزية موحدة (مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها) أصبحت تسمى المملكة العربية السعودية ، بعد انجاز مركزه البلاد وتوطيد سلطة السعوديين في عام ١٩٣٢ واصبح عبد العزيز ابن سعود اول ملك للبلاد .

ان تأسيس دولة مركزية في جزيرة العرب والقضاء على التشتت الاقطاعي القبلي ، الذي دام فترة طويلة هو عملية موضوعية . لقد تطلبت التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع القضاء على الفوضى القبلية والتشتت السياسي . لان التشتت والانقسام اصبح عائقاً في وجه تطور البلاد . وان نظرة كل فئة من المجتمع الاقطاعي في تلك الفترة الى عملية تشكل الدولة المركزية كانت بلا شك تنطلق وقبل كل شيء من المصالح الطبقية .

لقد خشي الأقطاعيون الكبار وشيوخ القبائل من فقدان استقلاليتهم السياسية وما يترتب على ذلك من فقدان جزء من مداخيلهم التي يحصلون عليها من جراء استغلال الفلاحين وكذلك استغلال ذويهم من البدو الفقراء . لذا فقد اتخذوا موقفاً حازماً ضد مركزه الدولة .

وقد اتخذ الأقطاعيين والتجار والفلاحون وجميع السكان الحضري وشبه الحضري تقريباً موقفاً مغايراً كلياً . فهؤلاء السكان لم يستطيعوا بسبب انقسام الجزيرة وغزوات النهب الاحتفاظ بظروف طبيعية لتدبير شؤون حياتهم الاقتصادية والحصول على الربح من الحرف والتجارة والزراعة . لقد كانوا مثلهذين للجيم قطاع الطرق من القبائل وخلق سلطة قوية مركزية تضمن لهم الظروف الملائمة لتطوير الزراعة والحرف وكذلك لتوسيع التجارة .

ولم يضع قادة حركة التوحيد ، التي نشأت في تلك السنين ، لم يضعوا نصب أعينهم أهدافاً معادية للأمير يالية . وفي العقود الأولى من القرن العشرين لم يكن القاطع الأوسط من شبه الجزيرة العربية قد خرج بعد عن حدود التطور الاقطاعي ، ولم تشكل بعد طبقات المجتمع البرجوازي ، ولم يتكون بعد الوعي القومي ولا ايدولوجية التكاتف العربي . وان الوهابية كراية للنضال من اجل توحيد البلاد قد ادت بتعصبها الحاقدة تجاه جميع الأفراد (غير الوهابيين) ومن ضمنهم العرب (غير السعوديين) الا انها لم تقتصر على عدم المشاركة في تكوين جبهة واسعة للحركة القومية العربية فقط ، بل جاهت فعلياً راية التضامن العربي بالعقيدة الدينية الشوفينية ، عدا عن هذا ، فان المنشأ الطبقي لقادة الدولة الموحدة ، وخاصة ابن سعود وصلاته الشخصية مع الانجليز في الكويت قبل ١٩٠٢ ، والاستفادة من مساعدتهم له في كفاحه ضد الانراك قد ترك بصماته على السياسة الخارجية . لذا ليس من قبيل الصدفة ان لا يطرح مؤسس الدولة السعودية اية شعارات معادية للاستعمار بصورة مكشوفة ، كما لم يتجه خطأ معادياً للأمير يالية بصورة ثابتة ومبدئية .

عبد يوسف اللواتي

الفصل الثالث

تطور
سلطة الدولة
في
السعودية

١ - شكل سلطة الدولة في السعودية في الاعوام الاولى من قيام الدولة المركزية - العشرينات - الاربعينات من القرن العشرين

تناول الفصل الثاني موضوع ظهور الدولة المركزية في القسم الشمالي من شبه جزيرة العرب بعد القضاء على التشتت الاقطاعي . ان التغلب على التشتت الاقطاعي وانشاء دولة مركزية امر في غاية الصعوبة ، ويستغرق عادة مئات السنين كما حدث في بعض بلدان اوروبا . ولكنه جرى في شبه الجزيرة العربية بسرعة مذهلة (١٩٠٢ - ١٩٢٧) كما انه حصل في ظل الصراع الحاد بين الدول الامبريالية من اجل السيطرة على شبه الجزيرة .

لقد ساعد تقسيم شبه الجزيرة الى امارات مستقلة عن بعضها التدخل الاجنبي في شؤونها الداخلية ، اذ سعت كل دولة امبريالية لاختضاع الامارات العربية وجعلها تابعة وموالية لها ، لذا لم يجر توحيد البلاد بصورة «نقية» ، اي لم يجر بسبب حدوث تطور في العوامل الداخلية وحسب ، بل تسارع تحت تأثير العوامل الخارجية ، التي ادت الى تعقيد عملية مركزة البلاد . هذا وقد انتصبت امام توحيد البلاد عمامة ، وامام ابن سعود خاصة مهمة الصراع العنيف مع اتباع الدول الامبريالية الآخرين في شبه الجزيرة ، وفي نهاية المطاف من اجل استقلال البلاد . عدا عن هذا ، ان توحيد البلاد في دولة مركزية واحدة برئاسة ابن سعود قد تناقض مع مصالح بعض الاقطاعيين وشيوخ القبائل ، الذين رأوا في السلطة المركزية خطراً على امتيازاتهم المحتفظين بها بفضل المحافظة على رواسب النظام القبلي العشائري . وفي فترة عملية التوحيد تعمق الصراع بين انصار توحيد الادارة في البلاد من جهة والمدافعين عن الانفصالية الاقطاعية ، عملي الفئة الرجعية من الاخوان من جهة اخرى . وان الوضع الصعب للجماهير الشعبية ، وخاصة اثناء الحرب العالمية الاولى ، وفترة ما بعد الحرب لم يكن

يمر بدون ان يسبب احتداماً لنضال الفلاحين والبدو العفوي المعادي للاقطاع . وقد اكتسب هذا النضال الطبقي شكل نهوض ضد التملك . وهذا قد دفع ابن سعود لاتخاذ اجراءات قاسية لمعاقبة هؤلاء (المجرمين) بغية المحافظة على النظام والامن في امارته .

وعليه يمكن القول بان ابن سعود قد استخدم العنف ليس فقط ضد الاعداء الخارجيين ، بل وضد الاعداء الداخليين للدولة المركزية الاقطاعية . وباختصار ، لم تتطلب هذه المهام سلطة مركزية قوية وحازمة فقط ، بل وسلطات غير محدودة . وبدون سلطة مركزية قوية غير محدودة ، ماكان بامكانه توحيد البلاد في مثل هذه الفترة التاريخية القصيرة .

وظهرت الدولة المركزية على ذلك الاساس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي كان قد تشكل قبل تثبيتها في بداية القرن العشرين (انظر الفصل الثاني) اي على اساس الاقتصاد ما قبل الرأسمالية المتعدد الأنباط .

كانت رواسب المجتمع البدائي قوية في الجزيرة العربية في الثلث الاول من القرن العشرين ، لدرجة انها تركت بصماتها على الانباط الاقتصادية الاخرى ، وهذا قد وجد انعكاساً له في استمرار وجود بعض المشاعيات . وهكذا بالرغم من ان عملية الاقطاع كانت جارية في شبه الجزيرة فقد حافظ على بقايا الملكية المشاعية ، وخاصة على شكل ملكية قبلية للمراعي والمياه . وقد استمرت في بعض المناطق لدى السكان الحضر ملكية جماعية للاراضي ، التي وجدت تعبيراً لها في «شراكات المشاع»^(١) . ان استمرارها كان بسبب ان اعضاءها جهدوا لمنع تقسيم المقاطعة الى حصص صغيرة . واستمرت كذلك الملكية الجماعية للمياه ، وبالذات في المنطقة الشرقية ، التي يستخدمون فيها مصادر المياه الضخمة للرعي . وبالرغم من ان السلطة عملت في صالح الاقطاعيين ، الا ان الملكية الجماعية للمياه والطريقة القديمة في استخدامها ظلت مستمرة .

عدا عن هذا كان يوجد في البلاد كما هو معروف ملكية خاصة اقطاعية للأرض

(١) ن . ي . بروشين ، العربية السعودية ، موسكو ١٩٦٤ ، ص ٢٢ .

«الأراضي الملك» ، وكانت هي أضخم ملكية في البلاد . لذا أثر النمط الاقطاعي في مجمل الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد ، وكان أكثر تقدماً من الانماط الأخرى . وهو قد فرض تطوراً حازماً ، وإن كان بطيئاً لمجتمع شبه الجزيرة . لقد ساهم تأسيس وتطوير دولة مركزية في ترسيخ الأمن الداخلي وادى الى التنمية اللاحقة في العلاقات الاقطاعية ، الذي يعني بحد ذاته تعزيز طبقة الاقطاعيين في الحياة الاجتماعية والسياسية .

وأما ما يتعلق بملكية الدولة للأراضي ، فإن تأسيس دولة مركزية لم يؤد فقط الى تعزيز السلطة ، بل والى توسيعها اللاحق بفضل مصادر املاك الأمراء والحكام السابقين ، الذين وقفوا ضد تأسيس الدولة السعودية المركزية بالإضافة الى الأراضي الأصلية للإمبراطورية العثمانية ، في تلك المناطق التي كان فيها الأتراك هم الملاكون ، وكذلك مصادرة الملكيات من الخصوم النشطاء للسلطة السعودية كإجراء تأديبي وعقوبة .

والى جانب ذلك ضمت جميع الأراضي التي لا مالك لها الى ملكية الدولة ، وكانت النتيجة ان ارتقت ملكية الدولة للأرض على جميع أنواع الملكية الأخرى ، وكذلك أصبحت الدولة هي المالك بالنسبة للفلاحين والعاملين في هذه الأراضي . وقد ضمت المداخل الواردة من جميع هذه الأراضي الى خزانة الدولة (بيت المال) . وادى تشكل الدولة السعودية المركزية الى ادماج أعضاء جدد ضمن تركيب الطبقة الاقطاعية ، وهم أعضاء الاسرة السعودية بالذات وعلى رأسهم الملك ، والذين استولوا على أغلبية الأراضي ويمختلف الوسائل ، اثناء حروب التوحيد . وبالنسبة لاصحاح الجزء الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة متركزاً في ايدي الملك وأعضاء الاسرة المالكة والشيخ وكبار موظفي الدولة^(٢) .

والى جانب هذه الانماط كان لايزال يوجد في البلاد ، النمط العبودي ، رغم أن انه لم يكن ذا أهمية من حيث دوره في الاقتصاد الوطني . وإن العبودية كالسابق كانت تحمّل طابعاً منزلياً . وفي هذا الوضع كان مالكو العبيد الكبار ، مالكيين للأراضي في

(٢) ن . ي . بروشين ، العربية السعودية ، ص ٢٢٥ .

الوقت نفسه ، وكان الملك نفسه يعتبر احد اكبر مالكي العبيد في البلاد . كانت المحاصة (الريع العيني) الشكل الاكثر انتشاراً في البلاد ، ولكن هذا الوضع لم يستثن وجود ريع نقدي في بعض المناطق ، حيث كانت العلاقات البضائية النقدية اكثر قوة ، بالرغم من انها لم تنتشر بشكل واسع الا في الفترة الاخيرة .

واصلت الزراعة في السعودية سيادتها على الحرف التي لم تصل بعد الى مستوى الورشه . واما ما يتعلق بالعمل المأجور فهي ايضا كانت ظاهرة نادرة اذ برزت في المدن الكبرى وكانت تحمل طابعاً نموذجياً بالنسبة لعصر ما قبل الرأسمالية .

لذا يمكن القول ان عدداً من المقدمات الجدية اللازمة لتطور الرأسمالية كانت مفقودة في تلك الظروف . لم يستطع تجار المدينة ولا اغنياء الريف تأسيس طبقات اجتماعية جديدة . وبالرغم من وجود صلات تجارية وانجذاب تدريجي للبلاد الى فلك الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، فان الطابع القطاعي للعلاقات الانتاجية المسيطرة لم يتعرض لتغيرات جذرية . وكان الوضع الاقتصادي مراوحيماً في مكانه تقريباً^(٣) .

وان ظهور الدولة الموحدة ، في ظروف سيطرة العلاقات القطاعية لم يكن بإمكانها ان تكون الا دولة اقطاعية ، نظراً لان اي دولة هي جزء من البناء الفوقي ، الذي هو انعكاس للبناء التحتي الاقتصادي للمجتمع . عدا عن هذا كان للتشكلات الحكومية نفسها المدرجة في الملكية الموحدة طابعاً اقطاعياً ، لذا كانت الدولة السعودية منذ بداية نشوئها تنظيمياً سياسياً في يد طبقة الاقطاع .

ويتناول برنامج الحزب الشيوعي في السعودية جوهر هذه الدولة (ان الدولة السعودية قد انشأها الاقطاع ، في الاساس للدفاع عن مصالحه الطبقية وللحفاظ على سيطرته)^(٤) .

ان الجوهر القطاعي للدولة السعودية لم يتناقض مع واقع ان كبار القطاعيين وقفوا في البداية ضد تأسيسها . وهذا يدل فقط على ان اشكالاً محتوى نموذج معين للدولة يمكنه ان يكون مختلفاً تبعاً لمرحلة تطور الدولة المعنية والمجتمع بشكل عام ، وبالتالي تبعاً للقوة ولذلك الجزء من الطبقة ، الذي تتركز عنده السلطان السياسية

(٣) مهدي السديري ، العربية السعودية على مفترق الطرق .

(٤) برنامج الحزب الشيوعي في السعودية ، آب ١٩٧٥ ، ص ١٠ .

والحكومية . لذا من الممكن ان يكون شكل الدولة مختلفاً بينها المحتوى واحد .
لقد ذكرنا في الفصل الثاني ان ابن سعود وافق على فكرة الاخوان وامر جميع القبائل الى الانتساب الى هذه الحركة ، وذلك بعد ان ادرك الدور الذي يمكن لها ان تؤديه من اجل توحيد شمالي شبه الجزيرة . وبعد هذا اصبح عبد العزيز زعيماً لهذه الحركة الدينية ، وحاز على لقب امام ، الذي يجب عليه ان يحمي الاسلام والمسلمين من اعدائهم . ونتيجة لهذا اكتسبت سلطة الدولة طابعاً دينياً نظراً لان رئيس الدولة (ابن سعود) كان في الوقت نفسه زعيماً للوهابيين .

واجمالاً لا يمكن الاستنتاج ان سمات الاستبداد الاقطاعي كانت هي السائدة في الشكل الاول لسلطة الدولة في السعودية . وفي ظل تلك الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي ظهرت فيها العلامات العديدة للاستبداد في البلاد سابقا ، ونتيجة لتلك العوامل السياسية ، التي كانت نافذة اثناء مسيرة التوحيد ، لم يكن موضوعاً بإمكان اي شكل آخر للدولة ان يظهر .

برزت علامات الاستبداد الشرقي في سلطة الدولة في شبه جزيرة العرب في الخصائص والسمات التالية للمملكة السعودية :

- ١ - سلطة الملك غير المحدودة ، وخاصة بعد تحقيق وحدة البلاد .
- ٢ - اقرار السلطتين المدنية والدينية في ايدي الملك ابن سعود .
- ٣ - وجود جهاز حكومي بيروقراطي كبير نسبياً .
- في البداية وقبل انجاز عملية توحيد البلاد تم تطبيق الادارة بواسطة عدد من الدواوين ، اذ بلغ في نهاية الثلاثينات ١٦ ديواناً تشرف على :
- ١ - العلاقات الخارجية .
- ٢ - شؤون الحجاز وعسير والأحساء الداخلية .
- ٣ - الشؤون الداخلية لتجد وقبائل البدو الرحل .
- ٤ - ديوان الجهاد - اي الجيش الدائم .
- ٥ - ديوان جمع الزكاة وخزينة الدولة .
- ٦ - اموال الملك الخاصة .
- ٧ - خزينة المملكة .

- ٨ - المحاسبة ودفع الرواتب .
- ٩ - وسائل المواصلات .
- ١٠ - مستودعات المملكة .
- ١١ - الحرس الملكي .
- ١٢ - تربية الخيل .
- ١٣ - حظائر الجبال .
- ١٤ - النقل بالسيارات .
- ١٥ - الضيافة .
- ١٦ - رجال الدين والمؤذنين^(٥) .

قبل انجاز توحيد البلاد كان عبد العزيز يجمع مجلس مثلي الاعيان ، ورواد الوهابية وعلماء الدين في نجد من فترة لآخرى لحل اهم القضايا وشؤون الدولة . وقد نشأ وضع آخر في الحجاز بعد الاستيلاء عليها وضمها الى الدولة المركزية . لقد اجبرت ظروف الحجاز الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ابن سعود على اصدار (انظمة مملكة الحجاز الاساسية ، في الحادي والثلاثين من آب (أغسطس) ١٩٢٦ . وقد اعلنت هذه الوثيقة (٩ ابواب - ٧٩ مادة) الحجاز دولة ملكية لها هيئات استشارية ، مسلمة ومستقلة في شؤونها الداخلية والخارجية . تنص المادة الثانية على ان ادارة مملكة الحجاز كلها كانت في ايدي الملك عبد العزيز ، وقد تقيدت سلطة الملك بالشريعة السامية فقط (المادة ٥) ، وطبقاً للمادة السادسة فان المحتوى الأساس للقرارات القانونية يجب ان يتطابق مع «كتاب الله وسنة رسوله» .

كان النائب العام للملك والموظفون الضروريون الآخرون ، يقومون بتطبيق السلطة التنفيذية في الحجاز ويعينهم الملك . وفي المادة السابعة يتبع النائب العام مجلس استشاري (مجلس الشورى) ، يضم اثني عشر شخصاً ، ويعينهم الملك سنوياً من وجهاء الاقطاعيين والتجار الاغنياء . وبناء على ذلك حددت وظائف الدولة الاساسية بـ :

(٥) فؤاد حمزة ، البلاد العربية السعودية ، الطبعة الثانية ، الرياض ١٩٦٨ ، ص ٣٤ - ٤١ .

- ١ - القضائية .
- ٢ - الداخلية .
- ٣ - الشؤون الخارجية .
- ٤ - المالية .
- ٥ - التعليم العام .
- ٦ - العسكرية .

تناولت الانظمة الاساسية موضوع اقامة عدد من الهيئات الاستشارية ووضع نظام لادارة المركزية والمحلية (القسم الرابع) . وكان هذا بمثابة تنازل لتجار المدن الحجازية واشرافهم ، الذين تم جذبهم نحو المشاركة في حل واقرار المسائل الحكومية والبلدية وان كان بالصيغة الاستشارية . وقد تأسس في عام ١٩٢٦ مجلس مدني كان في واقع الامر هيئة تشريعية نسبياً فقط لها وظائف بلدية . وفي عام ١٩٢٧ تم توحيد هذه الهيئة مع الهيئة الاستشارية ، وتكونت مؤسسة جديدة : مجلس استشاري (مجلس الشورى) ، والذي يتكون من ثمانية اشخاص يتم تعيينهم عملياً من قبل الملك . وقد اصبح الامير فيصل ابن الملك ونائبه الأول رئيساً لهذا المجلس في الحجاز .

ومنذ عام ١٩٢٥ تأسست في الحجاز مديرتان للمالية والخارجية وفي عام ١٩٣٠ تحولت مديرية الخارجية الى وزارة الخارجية . وفي عام ١٩٣١ تم بموجب مرسوم ملكي تأسيس مجلس معاونين ، في الحجاز ، والذي ضم الملك كرئيس للمجلس ووزير الخارجية ومدير المالية (منذ عام ١٩٣٣ اصبحت وزارة المالية) . وكان الامير فيصل النائب العام في الحجاز ، يقود اعمال المجلس في حالة غياب الملك . وهكذا ظهر في البلاد اختلاف جوهري بين اشكال ادارة الحجاز المحدثه ، واشكال ادارة نجد التقليدية ، ولكن بعد التوحيد النهائي للبلاد في عام ١٩٣٢ ، قضى على هذا النوع من الفوارق بين الاجزاء . وقد توحد نظام الادارة في الدولة عن طريق تطبيق صلاحيات مجلس معاونين وقانون مجلس الشورى في الحجاز على نجد والمناطق الاخرى ، وبتشكيل وزارات على نطاق الدولة لها دواوين ملكية . وقسمت البلاد

الى تسع مناطق (امارات)^(٦) . كل منها تحت اشراف موظف حكومي كبير يعينه الملك ويلقب اميرا . ويهدف درء الخطر عن النظام القائم اصبحت قاعدة ان تتركز جميع الوظائف الحكومية العليا في ايدي العائلة المالكة . اعمام واخوان وابناء الملك . وجرت تغييرات في تنظيم القوات المسلحة ايضا . وكما رأينا ، كان الاخوان خلال فترة التوحيد يشكلون القوة المسلحة الاساسية وهم جيش ابن سعود الفعلي - وقد لعبوا دوراً هاماً في تحطيم مقاومة اعداء الدولة الوهابية .

ولكن بعد تحطيم انتفاضة الاخوان ١٩٢٩ - ١٩٣٠ تخلصوا ايضاً من تنظيم الاخوان العسكري القائم على مبادئ التعصب الديني^(٧) . وقد تم تسريح جماهير الاخوان الاساسية ونقلوا الى صفوف الاحتياطي العسكري . واصبح سكان (نجد) القوة العسكرية الاساسية وعلى هذا الاساس ، وبلاضافة الى الاخوان السابقين ، الذين لم يقفوا ضد سلطة ابن سعود شكلوا جيشاً جديداً - الجهاد . وتشكلت الى جانب الجيش الدائم ثلاث مجموعات من القوات الاضافية :

١ - قوات الواحات .

٢ - قوات الهجر .

٣ - قوات البدو الرحل .

وكانت المجموعة الاخيرة هي الاصغر . واما ما يتعلق بتنظيم الاشراف على القوات المسلحة فقد تأسست هيئتان في عام ١٩٣٠ ، هما وكالة الدفاع ، التي ترأسها وزير المالية ومديرية الشؤون الحربية التي اصبحت الازكان العامة في عام ١٩٤١ . ولم تناسس وزارة الدفاع^(٨) الا في عام ١٩٤٦ . وكان تنظيم الجيش حتى عام ١٩٤٦ ضعيفاً بشكل عام . فهو لم يكن قائماً على الأسس العصرية في البناء والتنظيم . وقد اوجد الطابع الثيوقراطي للدولة انعكاساً له في جهاز الدولة ايضاً ، فقد تشكلت في عام ١٩٢٦ هيئة بوليسية فريدة من نوعها تدعى هيئة الامر بالمعروف

(٦) نفس المصدر ، ص ٥٠ - ٧٣ .

(٧) صوت الطليعة ١٩٧٤ ، رقم ٢٢ ، ص ٩ .

(٨) ن . ي . بروشين ، الكتاب المذكور سابقاً ، ص ٨٠ .

والنهي عن المنكر ، والتي كان لها اقسامها في جميع مدن البلاد تقريباً . وحسب التعليقات الصادرة في ١٩٢٧ فقد كانت صلاحياتها هي التالية فقط : تنبيه الناس لالوقبات الصلاة ، والتأثير على الذين لا يؤدونها ومراقبة الاماكن ، التي تجري فيها اعمال مناهضة الشريعة ، واجبار الناس على التخلي عن (الانحرافات الباطلة الأثمة) ومكافحة مظاهر الهرطقة اثناء الحداد والاحتفالات وسحب الكتب الممنوعة من الباعة . ان انشاء هذه الهيئة تم بناء على المبدأ الديني القائل بان من واجب كل مسلم ان يحث الآخرين لتطبيق التعاليم الدينية والنهي عن الاعمال المنكرة . ولكن الهيئة خدمت في نهاية المطاف قضية تثبيت السلطة الاقطاعية ، وخاصة الحكم الملكي نفسه ، ودافعت عن مصالح الفكر الديني المسيطرة والمبشرين به .

يدل وجود جهاز حكومي كبير يحمل هذه الخصائص على ان سلطة الدولة كانت تحمل سمات عديدة من الاستبداد الاقطاعي . فقد ادى ظهور دولة سعودية في القرن العشرين اي في ظروف الوسط الراسمالي الى بروز مهام جديدة وبالتالي هيئات جديدة .

غير ان جهاز الدولة في العشرينات في ظروف سيطرة الاستبداد ، قد نفذ قبل كل شيء ثلاث وظائف اساسية :

١ - المالية .

٢ - العسكرية .

٣ - الاعمال الاجتماعية - اي بالذات تلك الوظائف والمهام المذكورة عند ماركس بخصوص نظام جهاز الادارة والحكم في البلدان الشرقية والتي اخذت فيها سلطة الدولة شكلاً استبدادياً .

٢ - التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السعودي في الاربعينات - بداية الخمسينات(*)

برزت بعد انتهاء توحيد البلاد مهمة توطيد السلطة المركزية امام الزعماء ، ولتحقيق هذه الغاية كان من الضروري توطيد نظام الدولة بشكل عام وبالدرجة الاولى توسيع هيئات الادارة والحكم وتحديث القوات المسلحة وخاصة الجيش . ولكن تحقيق هذه المهام قد تطلب امكانيات مادية كبيرة . وكان الوضع المالي للدولة غير قادر على تحقيق هذه المهمة بسهولة . كانت السعودية بلادا متخلفة جدا تعتمد على الزراعة والماشية ، كما لعب الحج دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني ، حيث كان هو مصدرا سياسيا لخزينة الدولة^(٩) وكان الوضع المالي للدولة يعتمد على عدد الحجاج ، وقد تردى الوضع الاقتصادي في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٣)^(١٠) . مما ادى الى انخفاض عدد الحجاج ، وازداد سكان الحجاز ومداخل الخزينة . :

وقد ادى القحط عام ١٩٣١ - ١٩٣٣ الى المزيد من تردى احوال الشعب^(١١) . وانخفضت القدرة الشرائية للريال السعودي يوماً بعد يوم واشتدت المضاربات . وكانت اجور عمال ومستخدمي جهاز الدولة تدفع بتأخير يزيد عن الستة أشهر . وقد لجأت الدولة الى زيادة الضرائب على الجماهير الشعبية من اجل اسناد الخزينة المتضررة بسبب الازمة العالمية . ومن جهة اخرى اشتد استغلال الفلاحين

• لا يتناول المؤلف هنا البناء الطبقي كله بالدراسة والتحليل ، بل يأخذ فقط تلك التغيرات ، التي جرت نتيجة لظهور النمط الرأسمالي .

- (٩) برنامج الحزب الشيوعي في السعودية ، اب ١٩٧٥ ، ص ٤١ .
(١٠) ف . ق ازولينغ ، اقتصاد العربية السعودية ، موسكو ١٩٧٥ ، ص ٤
(١١) تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ص ٢١٨ .

الاقطاعي ، وكل هذا قد ادى الى تردي اوضاعهم السيئة اساساً الى اسوأ منها .
رفضت الدول الاوروبية منح السعودية قروضاً . وبلغت ديون الحكومة عام
١٩٣٢ مبلغ ٢١ الف جنيه استرليني . وكل هذا لم ينسجم مع مخططات ابن سعود ،
الذي كان يسعى لتوطيد سلطته المركزية . واصبح هناك عائق امام حكومته لتنفيذ
مهامها ووظائفها في مجال الاعمال الاجتماعية . وفي هذا الوقت اسرعت الامير يالية
الاميركية لاستغلال الوضع القاسي بغية الاستيلاء على ثرواتها الخفية - النفط .
فقدمت الولايات المتحدة قرصاً للسعودية قيمته ١٣٠ ألف دولار ، وبالمقابل تم
التوقيع في ايار (مايو) ١٩٣٣ على اتفاقية امتياز بين الشركة الاميركية (ستاندرد اويل
كمبني اوف كاليفورنيا) ، التي شكلت في ١٩٤٤ سوية مع احتكارات اخرى شركة
جديدة هي : اريسين اميركان اويل كومباني (ارامكو) - لفترة ٦٦ سنة وتخصيص
مساحة ٩٣٢ الف كم^٢ .

اكتشف البترول العالمي الجوده في منطقة قريبة من شواطئ الخليج في عام
١٩٣٨ ، وفي الثاني عشر من حزيران (يونيو) ١٩٣٩ تم التوقيع على اتفاقية اضافية ،
تم بموجبها توسيع مساحة الامتياز بـ ٢, ٢٠٧ الف كم^٢ اضافية ولفترة ٦٦ سنة
ايضاً . وفي عام ١٩٣٤ حصل كل من (اميركان سميلتينغ أند ريفائنينغ) و (اميركان
تسيانسميد كوربوريشن) على امتياز من الحكومة السعودية باستخراج الذهب والفضة
والمعادن الثمينة الاخرى في منطقة الحجاز .

لقد ساهم كل هذا في تطوير القوى المنتجة في البلاد وجذب الدولة للاقطاعية الى
دائرة السوق الرأسمالية العالمية ، والتي اعطيت للسعودية فيها دور البائع للخامات
وفي نهاية الثلاثينات تم في المجال الاجتماعي - الاقتصادي ، وفي ظل استمرار
البنى الاجتماعية - الاقتصادية المتخلفة تشكيل السوق القومية ، ونها الرأسمال
التجاري والرئوي ، كما ظهرت سوق غير كبيرة من القوة العاملة . وقد دلت هذه
التغيرات بحد ذاتها على ان السعودية ستسير في تطوروا الداخلي باتجاه القطاعية
المنطورة . وان هذه الظروف كانت موائمة ايضاً لنشاط الرأسمال الاميركي الذي
انتهك المسير الطبيعي للأحداث وساعد على النمو السريع للنمط الرأسمالي في
البلاد .

جرت في سنوات ما بعد الحرب وبسبب اكتشاف مكامن كبيرة للنفط تغيرات جذرية لا رجعة فيها في الهيكل الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع الاقطاعي . وقد تطورت العلاقات البضائية النقدية بوتائر سريعة ، ومن المعروف ان تطور النقل وتوسيع التجارة وتطوير انظمة القروض والمصارف وتحويل انتاج الزراعة والحرف الى بضاعة قد كانت مؤشرات بالغة الدلالة على تطور تلك العلاقات .

وظهرت علاقات انتاجية جديدة بسبب استثمار الراسمال الاجنبي وتوسيع استخدام العمل المأجور كتب لينين بخصوص مسألة التطور الرأسمالي (يكاد يأخذ مستوى انتشار العمل الاهمية الكبرى ، وتكمن الاتجاهات الاساسية للرأسمالية في جر جميع قوى الاقتصاد الوطني العاملة نحو الانتاج ، وذلك فقط بعد بيعها وشرائها من قبل ارباب العمل^(١٢) .

ان تفاعل عدد من العمليات قد ادى الى تشكيل سوق لقوى العمل في السعودية ، منها نمو الانتاج البضائي ، وفصل المنتج المباشر عن ملكية وسائل الانتاج ، واتساع رقعة استخدام العمل المأجور نفسه . ولكن يجب التذكير ثانية بان جميع هذه العمليات لم تتم تلقائيا ، بل جرت تحت تأثير الامبريالية العالمية التي ادخلت الرأسمالية الى السعودية من الخارج ، وقد توسع ولاشك استخدام القوة العاملة المأجورة باستمرار نتيجة لاقامة مؤسسات اجنبية ووطنية رأسمالية بالدرجة الاولى في مجال النفط . فقد كان ٨٠٪ من السكان يعملون بالزراعة والرعي قبل البدء باستخراج النفط^(١٣) .

وقد جرت تغيرات جديدة في التركيب الطبقي للسكان المحليين بعد اكتشاف النفط والبدء بتكريره . فقد اضطر العديد من البدو لبيع قوة عملهم للشركات النفطية بسبب ازمة الاقتصاد الرعوي والتردي المستمر لظروفهم الحياتية . كما اضطر الى ذلك ايضا الفلاحون ، الذين فقدوا اراضيهم ، والحرفيون وفئات اخرى من السكان كانوا قد هاجروا الى المناطق ، التي اسست فيها الاحتكارات النفطية ، منشآت

(١٢) لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣ ، ص ٥٨٩ .

(١٣) مجلة الطريق ، رقم ٧١٨ ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٩٦ .

صناعية حديثة ضخمة .

جذبت المدن الصناعية (مدن النفط) جماهير الناس ، فحطمت بذلك العلاقات القديمة ، علاقات الفلاحين بالارض والعلاقات القبلية البدوية ، التي انجرفت مع العلاقات الرأسمالية رغما عن ان عقلية وعادات القرون الوسطى قد خيمت لفترة طويلة في البلاد . والآن بدأت تتكون سيكولوجية جديدة - سيكولوجية العمال المأجورين .

ونتيجة لتوسع الصناعة النفطية ظهرت مدن جديدة لم تكن معروفة قبل اكتشاف النفط . ويتكون سكان المدن الجديدة مثل الظهران ، الدمام ، الخبر ، ابقى بشكل رئيسي من عمال النفط ، او من عمال ومستخدمي الفروع الصناعية الاخرى (النقل ، الكهرباء وغيرها) . وفي هذه المدن بالذات كانت قد اقيمت المؤسسات الاجنبية والمصارف وغيرها .

وكما قال لينين (ان تصدير رأس المال يؤثر في تطور الرأسمالية ويسجله بصورة مذهلة في تلك البلدان ، التي يتجه لها)^(١٤) . ويتعبير آخر بدأت تتطور العلاقات الرأسمالية في هذه (المدن - الجديدة) وبالتالي في جميع انحاء البلاد .

ولاجل خلق افضل الظروف لاستثمار النفط السعودي ، بنت ارامكو عدد من الطرق الحديثة على سواحل الخليج . وكان لبناء الخط الحديدي من ميناء الدمام حتى الرياض (١٩٤٩ - ١٩٥١) اهمية كبرى . وقد سهل هذا الخط الحديدي تغلغل الرأسمال الاميركي في البلاد ، اذ ربط منطقة استخراج النفط الاساسية مع مركز البلاد الاداري وقوي نفوذ احتكارات النفط في السعودية ، وفي نفس الوقت ساعد على بناء وسائل نقل وروابط تجارية جديدة ، كما ساهم في التطور السريع للنمط الرأسمالي . وقد بدأت العلاقات الرأسمالية الجديدة ، تضعف العلاقات الاقطاعية التقليدية ، التي اخذت تنفس قبل ان تبلغ ذروة ازدهارها .

غير انه من جهة اخرى اعاق النمو الاقتصادي الوحيد الجانب تفسخ العلاقات الاقطاعية في القرية وحال دون عملية امداد الزراعة والصناعة بقوة العمل المأجورة .

(١٤) لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٧ ، ص ٣٦٢ .

لذا جرت عملية نمو مجموعة العمال الزراعيين ببطء شديد .

ونتيجة للصعوبات المرتبطة بقوة العمل ، كان كبار ملاكي الاراضي في الأحساء مضطرين حتى للتوجه الى الملك بشكوى ضد ارامكو وشركات البناء ، التي جذبت اليها العمال الزراعيين بسبب الاجور العالية نسبيا ، التي كانت تدفعها لهم ^(١٥) .

ومن الحدير بالذكر ان بعض المناطق فقط ، التي اعطت فيها الزراعة انتاجية عالية ، واستخدم فيها العمل المأجور بشكل واسع ، يلاحظ فيها في الوقت الحاضر علامات تسح العلاقات الاقطاعية وبدء ترسخ الاشكال الرأسمالية للاستثمار .

ونتيجة لضغط حركة الحرز الوطني في الشرق الاوسط والادنى ، ضعفت مواقع الاوساط الاقطاعية ، لذا تظل الشركات النفطية تعتمد كالسابق ، وبشكل رئيسي على الاقطاعيين من اجل الحفاظ على سيطرتها في البلاد ، في حالة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فيها ، وذلك من خلال تغيير منهج الاقطاعيين السياسي ومساندته للبرجوازية الصناعية ^(١٦) . واصبحت ارامكو تجذب الراسمال المحلي نحو تلك الفروع التي تخدم الصناعة النفطية ، بغية توسيع سندها الاجتماعي عن طريق تكوين فئة كبيرة من البرجوازية المحلية ، التي يرتبط مصيرها ارتباطاً وثيقاً بالامتيازات . وبهذا الشكل يسعى الامبرياليون لتأمين انفسهم من تنامي حركة التحرر الوطني ، ومن جهة اخرى تحويل الاعمال الاقل ربحاً الى ارباب العمل المحليين . عدا عن هذا اقتنع اصحاب ارامكو ان انتاجية عمل العمال السعوديين ستكون اعلى عندما يشرف عليهم ارباب عمل محليون . وهذا الامر مفيد في نهاية المطاف لارامكو نفسها .

لقد احتاجت ارامكو بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما بدأت الصناعة النفطية تنمو باضطراد ، لاجل انجاز اعمال البناء والتوصيلات الى ايد عاملة اضافية ، نظراً لان الابدني العاملة الاميركية والاجنبية الاخرى لم تكن كافية . وقد اعطيت مثل هذه الاعمال لارباب العمل المحليين المتعهدين . وازداد عدد المتعهدين بسرعة نظراً

(١٥) بروشين ، العربية السعودية ، ص ٨٣٨ - ٢٣٩ .

(١٦) نفس المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

لتطور صناعة استخراج النفط . كان عددهم اثنين في المنطقة الشرقية في عام ١٩٤٤ و ١٠٧ في عام ١٩٤٧ و ٢٠٠ في عام ١٩٥٥ منهم / ١٢٦ / كانوا يستثمرون ٩ آلاف عامل . وهكذا اصبح الرأسمال التجاري الربوي المحلي متعاوناً مع الراسمال الصناعي الاميركي وفيما بعد عميلاً له^(١٧) .

لم تسمح احتكارات النفط تكوين صناعة وطنية اطلاقاً ، ولكنها كانت مضطرة لجذب الراسمال المحلي التجاري الربوي عن طريق الدولة وبناء صناعة صغيرة في البلاد ، لها وظيفة وحيدة . هي خدمة الصناعة النفطية . ولذلك سعت ارامكو والاحتكارات الأخرى وبسبب عدم رغبتها في تنفيذ العمليات غير المربحة او القليلة الربح الى القائها على عاتق البرجوازية المحلية والدولة . والى جانب المتعهدين (المقاولين) العديدين ظهر ارباب عمل مستقلون ، ركزوا نشاطهم غالباً في نطاق الصناعة الخفيفة ، والكهرباء وصناعة الاسمنت وغير ذلك من الخدمات ، ولم يتوقف نشاط البرجوازية المحلية على منطقة معينة ، بل انتشر في جميع انحاء البلاد .

ثمة اهمية كبرى لمسألة المنشأ الاجتماعي للبرجوازية المحلية ، نظراً لان هذه المسألة تعكس التغيرات التي جرت في التركيب الاجتماعي نتيجة التطورات في الاقتصاد .

ان العدد الاكبر من ممثلي البرجوازية الوطنية منحدرون من الاسرة المالكة والاقطاعيين المتمرسين والتجار والموظفين الكبار المستقلين وفئة غير كبيرة من الارستقراطية العالية لارامكو .

وقد اصبح النموذج بالنسبة للسعودية هو البرجوازي من اصل اقطاعي^(١٨) . واصبح الرأسماليون التجار ، الذين يوظفون راسمالهم في تلك المؤسسات التي تعطي الامكانية للحصول على ارباح من راسمالهم ، ظاهرة لا تقل عن غيرها من حيث النموذجية .

في نهاية الاربعينات بداية الخمسينات بدأت البرجوازية في السعودية البروز كطبقة اجتماعية مستقلة ، علماً ان دور البرجوازية - بتراكم رأس المال - يتنامى في الحياة

(١٧) تاريخ واقتصاد البلدان العربية ، مجموعة مقالات ، موسكو ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .

(١٨) ن . ي . بروشيف ، العربية السعودية ، ص ٢٥٢ .

الاقتصادية والسياسية . عدا عن هذا بدأ يتكون في البلاد قطاع الدولة ، الذي لا يمكنه من حيث طبيعته الطبقية الا ان يكون رأسمالية الدولة . وتتحدد طبيعة قطاع الدولة بوجود نمط رأسمالي في المجتمع ذي وزن نوعي متعاضد . وبناء على ذلك ، تظهر ضرورة تنظيم قطاع الدولة والاشراف عليه ، كما تنشأ هيئات حكومية جديدة لهذه الغاية .

جرت هذه التحولات نتيجة للعامل الخارجي اي تصدير رأس المال الاجنبي الى البلاد . وكان هذا الرأسمال قد أحضر معه العلاقات الانتاجية الرأسمالية ، التي تشكل النمط الرأسمالي في المجتمع الاقطاعي . وما اسرع انتشار هذا النمط ، الذي يتنامى في جميع انحاء البلاد شاملا جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بغض النظر عن النمو المشوه للرأسمالية في السعودية .

وقد أدت ولادة الطبقة العاملة في البلاد الى ظهور اشكال جديدة للصراع الطبقي لم يعرفها مجتمع شبه الجزيرة من قبل ، فقد كان العمال يتعرضون لاستغلال مهلك من جانب الاحتكارات النفطية . وبرز ذلك من خلال المستوى المتدني للاجور ، وظروف العمل والسكن القاسية والتمييز العنصري وما الى ذلك . وكان وضع العمال في الفروع الاخرى اسوأ من وضع عمال النفط . ولم يكن في البلاد تشريع للعمل ينظم النشاط النقابي . وهذا الوضع قد اعطى الامكانية لارباب العمل بالتصرف حسبما يرتأون^(١٩) .

لم تستطع الطبقة العاملة الفتية القبول بتعسف ارباب العمل وخاضت نضالاً دؤوباً ضد ظلم الاحتكارات الاجنبية وارباب العمل المحليين . وسار عمال النفط الفصيل الاكثر تقدماً وتنظيماً من الطبقة العاملة في طليعة هذا النضال . وقد قامت في البلاد اعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٧ عدة اضرابات . وشكل عمال النفط في تشرين اول (اكتوبر) ١٩٤٣ لجناً عالياً للدفاع عن حقوقهم^(٢٠) . كانت بمثابة تنظيم نقابي ، الذي قاد في عام ١٩٥٣ اكبر اضراب عمالي في تاريخ البلاد . وقد فاق عدد المضربين على العشرين ألفاً ، واستخدمت السلطة مختلف وسائل الارهاب لقمع هذا

(١٩) ف . ق ازولينغ ، العربية السعودية ، موسكو ١٩٦٨ ، ص ١٣٦ .

(٢٠) برنامج الحزب الشيوعي في السعودية ، آب (اغسطس) ١٩٧٠ ، ص ٥٠ - ٥١ .

الاضراب . وهكذا كانت الاربعينات والخمسينات سنوات احتدام الصراع الطبقي . ولم يكن هذا الكفاح موجهاً ضد تعسف الاحتكارات الاجنبية فحسب ، بل وضد سلطة الدولة القائمة ، التي تحظر على الطبقة العاملة تشكيل نقاباتها للدفاع عن مصالحها الحيوية .

لقد ظهر امام الدولة خصوم طبقيون جدد ؛ وكان لابد من مؤسسات واساليب جديدة لقمع مقاومة هؤلاء الخصوم .

وقد اثرت هذه التحولات التي جرت في المجتمع ، وخاصة في البناء التحتي على البناء الفوقي وبالدرجة الاولى على الدولة .

٣ - الملكية المطلقة في السعودية منذ الخمسينات

اثرت التحولات التي جرت بوتائر سريعة في النظام الاجتماعي وخاصة ، ضعف دور اهمية الطبقات التقليدية وولادة (طبقات جديدة) كنتيجة لتطور العلاقات الرأسمالية وتشكل النمط الرأسمالي في احشاء المجتمع الاقطاعي ، واثرت في البناء التحتي الذي ظهرت وتوضعت فيه الملكية الاقطاعية . وظهرت امام الدولة الملكية الاقطاعية مهيات جديدة لم يكن بإمكان الشكل القديم للدولة قادراً على تنفيذها . لذا اخذت الدولة تتأقلم مع الظروف المستجدة ، واجتاز هذا التطور فترة تاريخية قصيرة ، نظراً لان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية جرت باضطراد تحت تأثير الامبريالية العالمية ، التي حملت معها العلاقات الرأسمالية .

ظلت طبيعة الدولة الطبقية اثناء تطور الاستبداد الى ملكية مطلقة على حالها كالسابق . ولم يغير هذا التطور من جوهر الدولة الاقطاعي . وظلت الدولة كالسابق اداة في ايدي الاقطاعيين وخدمتهم للمحافظة على السيطرة الطبقية . وهذا يعود الى واقع ان السلطة السعودية برئاسة الملك - قد ظلت كالسابق هي الزعيمة والفئة المميزة من بين الطبقة الاقطاعية المسيطرة ، وشغلت المناصب الاساسية في الجهاز

الحكومي ، ان كان في العاصمة او في الاقاليم . وباختصار لم يحدث تغير يذكر لا في الدولة (ظلت للملك سلطات غير محدودة) ، ولا في حيثيات اشكال الادارة . وكان ذلك بسبب عدم وجود قوة سياسية في اوساط الطبقة الحاكمة نفسها من مصلحتها القضاء على سلطة الملك الغير محدودة . ولم تكن البرجوازية المنقسمة الى جزئين قادرة كذلك على مثل هذه التغيرات في بناء الدولة . فالبرجوازية الكومبرادورية معنية بالمحافظة على نظام الدولة الاجتماعي القائم ، اما البرجوازية الوطنية فهي ضعيفة ولا تشكل تلك القوة التي بمقدورها مجابهة سلطة الملك الغير محدودة . عدا عن هذا فان المنشأ الطبقي للبرجوازية كان يدفعها على الدوام الى الحلول التوفيقية مع الملكية القائمة . واما ما يتعلق بالطبقة العاملة فهي لم تستطع في مثل هذا البلد: المتخلف السعودية في الخمسينات التأثير في شكل الدولة الاقطاعية ، فكيف اذن الاستيلاء على سلطة الدولة . وكان من مصلحة الطبقة الاقطاعية المسيطرة نفسها الابقاء على سلطة الملك القوية ، لانها شعرت بالخطر من العلاقات الرأسمالية ، وتنامي البرجوازية معها ، ومن جهة اخرى فان الاحتكارات النفطية والامبريالية بشكل عام رأت في الحكم السعودي ذلك الشكل من الادارة ، الذي يمكنه ان يكون سندا للمحافظة على مصالحهم في المعركة ضد حركة التحرر الوطني ، لا في البلاد وحسب ، بل في منطقة الشرق الاوسط بأسرها ، (بنت الولايات المتحدة في ١٩٤٦ - ١٩٤٩ قاعدة عسكرية جوية ذرية في الظهران في السعودية) ، غير ان الامبريالية والاحتكارات النفطية كانت معنية باجراء بعض التحديث في الملكية الاقطاعية في السعودية . وتجدر الاشارة هنا وبشكل خاص الى التأثير البالغ الذي احدثه العامل الخارجي بالذات ، ليس على العمليات الاقتصادية وحسب ، بل والسياسة ايضا في البلاد . وتجلى دوره هذا في الابقاء على ذلك الشكل المتخلف من الادارة - اي الملكية .

ان تطور الدولة السعودية من الاستبداد الى ملكية مطلقة ، لم يحدث بصورة فورية ، بل تدريجياً ، رغماً عن ان ظهور العلاقات الرأسمالية ، وبالتالي النمط الرأسمالي في السعودية انما يعود الى الثلاثينات . وجرت عملية ترسيخ الحكم المطلق

كشكل أكثر تطور وحدانة للملكية الاقطاعية في بداية الخمسينات(*)

ان هذا التخلف في البناء الفوقي السياسي ، طبعي وحتمي لان النتائج الاقتصادية والاجتماعية من جراء تشكل النمط الرأسمالي ، لم تظهر مباشرة ، كانت ذاتية في البناء الحكومي ، واحتاجت المسألة بعض الوقت .

وينتج من ذلك انه في الثلاثينات حتى بداية الخمسينات ، حدث نزوح تدريجي للظروف من اجل الانتقال من الاستبداد الى الملكية المطلقة ، وفي الوقت نفسه لا تتكشف التحولات في التركيب الاجتماعي والاقتصادي فقط ، بل في بناء الدولة نفسه .

تم انشاء وزارة الدفاع في عام ١٩٤٦ وترأسها ابن الملك الامير منصور . وان احداث هذه الوزارة كان يعني ايضاً ، الانتقال الى مرحلة أكثر تطوراً في بناء وتنظيم القوات المسلحة في البلاد . وبالدرجة الاولى قوات المشاة . وفي عام ١٩٥١ انشأت وزارة الداخلية ، والتي اصبح وزيراً لها من الاسرة المالكة ايضاً الامير عبد الله الفيصل . وترتبط بهذه الوزارة عملية تشكيل عدد من الهيئات التأديبية وقبل كل شيء هيئات الأمن . واذا كانت مسائل المحافظة على النظام والأمن سابقاً في المدن تدخل ضمن مهمات حكام كل منطقة ، الذين كانت تحت تصرفهم فصائل من الحرس الخاص (الخويا) ، يعتمد عددهم على اهمية تلك الامارة ، فان هذه المسألة قد اصبحت منذ عام ١٩٥١ مركزية ، ودخلت ضمن صلاحيات هيئات الأمن ، وبالدرجة الاولى البوليس التابع لوزارة الداخلية . وكل هذا كان بداية الانتقال الى هيئات تأديبية أكثر تعقيداً و (عصرية) للقمع والتي يشكل وجودها دعم للملكية المطلقة - وفي هذا الوقت بالذات تصل عملية مركزة الحكم ككل الى مستوى عال .

(*) مرحلة الحكم المطلق بدأت تنشأ مع ظهور علاقات الانتاج الرأسمالية في بداية الثلاثينات اي مع نشوء الطبقة العاملة وكان هناك في البداية تدخلاً من الاستبداد والحكم المطلق ولكن تحالف الاقطاع السعودي مع الاحتكار النفطي الاجنبي جعل توجه الحكم المطلق ضد الطبقة العاملة الصناعية في الاساس وضد كل الكادحين في بلادنا وليس ضد البرجوازية التي لم تشكل خطراً عليه والتي وقفت مواقف متذبذبة حياله . وبتأثير خارجي اخيراً مع تنامي دور الطبقة العاملة اللاحق يتنامى ويتوسع الحكم الملكي المطلق الذي ظهر من الثلاثينات وحتى الخمسينات أكثر حدانة للملكية - الناشر .

وإذا كان الملك ابن سعود قد استخدم صلات القربى من الاقطاعيين الكبار ورؤساء القبائل من اجل تطبيق ودعم المركزية ، ففي الحقبة المعنية ، اصبح من الممكن بواسطة النقل والمواصلات الحديثة ، وضع الرقابة السريعة على الاقاليم ، وإدارة البلاد بأسرها ، بسرعة وسهولة .

كان لبناء الخط الحديدي الدمام الرياض في اعوام ١٩٤٩ - ١٩٥١ أهمية بالغة في مجال توطيد مركزية الدولة . وفي فترة ما بعد الحرب ونتيجة لاستخراج النفط ازداد دخل الدولة . ففي بداية الخمسينات حصلت الحكومة السعودية سنوياً من النفط على ٢٥ مليون جنيه . وبالرغم من ان هذا المبلغ كان غير كبير نسبياً ، فان وجود مصدر دائم للدخل قد ادى الى نتيجتين هامتين ، فقد اعطى هذا الوضع من جهة للملك ان يكون اكثر استقلالية وتفرداً تجاه الطبقة المسيطرة ، وأمن نمو هذا الجزء من الميزانية من جهة أخرى للدولة اموالاً ضرورية لضمان سير عمل الجهاز البيروقراطي الضخم نسبياً وعمل هيئات القمع .

حتى بداية الخمسينات كانت تعمل في البلاد خمس وزارات ، وبذلك تكون قد تهيأت ظروف اجتماعية ملائمة ، بالإضافة الى المقدمات المادية - الادارية الضرورية لتثبيت الحكم المطلق في ذلك الوقت .

لقد تم تثبيت الحكم المطلق من خلال تطوير جهاز الدولة ، وخاصة هيئات سلطة الدولة المركزية . ففي عام ١٩٥٣ وقيل موت الملك عبد العزيز تم الاعلان عن انشاء مجلس الوزراء لعموم الدولة . وقد تعين الابن الاكبر للملك ، ولي العهد الامير سعود رئيساً للوزراء في ذلك الوقت . وعملياً بدأ المجلس اعماله فقط بعد موت عبد العزيز ، وبقي سعود نفسه اى الملك رئيساً للمجلس . وقد ضم المجلس جميع الوزراء الذين بلغ عددهم ثمانية اعضاء ، سبعة منهم كانوا من الاسرة الحاكمة .

والوزارات هي : ١ - الخارجية ، ٢ - الداخلية ، ٣ - الصحة ، ٤ - المواصلات ، ٥ - التعليم ، ٦ - الزراعة ، ٧ - المالية والاقتصاد الوطني ، ٨ - الدفاع . وكان وزير المالية والاقتصاد الوطني واحداً من كبار اقطاعيي وتجار (نجد) الا انه لم يكن من الاسرة المالكة . وفي الوقت نفسه ضم المجلس جميع مستشاري الملك . وفي الثاني عشر من آب (اغسطس) ١٩٥٤ عين الملك أخاه فيصل رئيساً لمجلس الوزراء . ولكن رغماً

عن كل هذا فان جميع قرارات المجلس كانت تخضع لمصادقة الملك وفقاً لانتظمة مجلس الوزراء ، اي بتعبير آخر ، بالرغم من ان تعيين فيصل رئيساً للمجلس ، قد جرد الملك من المشاركة المباشرة في عمل المجلس ، فهو (اي التعيين) لم يمس سلطة الملك الا محدودة . وظل الملك رئيساً للدولة وفي يديه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ولكن منذ عام ١٩٥٥ . ومع تعزيز دور الملك وتحسن الوضع الاقتصادي للبلاد اصبح الملك من جديد رئيساً لمجلس الوزراء . وكان في حوزته ايضا مجلس الشورى ، وهيتان تلعبان دوراً كبيراً في قرارات الملك في مجال السياسة الداخلية هما : ١ - الديوان الملكي ٢ - المكتب الخاص . ويتم تعيين مسؤولي هاتين الهيئتين من قبل الملك كما هو الحال بالنسبة للمستشارين .

واما ما يتعلق بمجلس الشورى الذي يعتبر احد هيئات الدولة المركزية ، فلم تجر اية تغيرات في تركيبه ولا في صلاحياته . وقد بقي كالسابق اسماً بحتاً «استشاري - قانوني» بدون وظائف . ولا يوجد في البلاد هيئة تشريعية تمثيلية بحيث يكون بإمكانها ان تحد من سلطة الملك والمشاركة سوية معها في سير اعمال الدولة . لا يوجد في البلاد كالسابق دستور ، ويرر قادة النظام هذا الوضع بان القرآن هو دستور البلاد .

لقد وجد ترسيخ الملكية المطلقة انعكاساً له في توسيع جهاز الدولة ، وبالدرجة الاولى اجهزة القمع . فلقد تم توسيع ما يسمى بالجيش الابيض في اواسط الخمسينات ، وذلك بسبب عدم الثقة بالجيش النظامي ، وخاصة بعد نهوض حركة التحرر الوطني في البلدان العربية الاخرى واسقاط الملكية في مصر في عام ١٩٥٢ من قبل العسكريين ، وانتشار الامزجة المعادية للامير يالية في صفوف ضباط الجيش النظامي والاستياء من النظام القائم ، وفيما بعد اصبح يسمى رسمياً «الحرس الوطني» . وقد تم تشكيل هذا الجيش على اسس قبلية ، اي انه قد تأسست فصيلة من المحاربين من كل قبيلة وفيه للملك ، يترأسها ضابط من القبيلة نفسها . وبهذا الشكل تأسس «الجيش الابيض» على اسس كذلك التي قامت عليها حركة الاخوان ، ولكنه يختلف عنها باخذه العديد من مبادئ الجيش النظامي العصري . وهذا ملحوظ خاصة في السنين الاخيرة . وتكمن المهمة الاساسية لهذا الجيش ذي

النوعية الخاصة في قمع اية حركة وطنية وثورية في البلاد .

في النصف الثاني من الخمسينات اهتزت السعودية من الازمة المالية ، التي اصيبت بها بسبب تبذير الاسرة المالكة ، واستنفاد احتياطات الدولة الذهبية ، وبصورة رئيسية بسبب تهريب الذهب خارج البلاد^(٢١) . ومن جهة اخرى بدأ في البلاد نهوض جديد للنضال المعادي للامبريالية ، وبشكل عام اشتد الصراع الطبقي بين الكادحين والبرجوازية المحلية من جهة والاقطاعيين والامبرياليين من جهة اخرى ، وقد انعكس هذا في الاستياء من سياسة الحكومة ، الذي انتشر في صفوف الكادحين والبرجوازية المتنامية . وقد شعرت البرجوازية المحلية بتبعيتها للامبرياليين الامريكان^(٢٢) .

وشعرت الاوساط الحاكمة في ظل تلك الظروف ، بالحاجة لتقوية وتعزيز دور السلطة التنفيذية^(٢٣) . واستغلت كتلة اخرى ضمن الاسرة الحاكمة الوضع القائم فطلبت من سعود نقل السلطة كاملة الى فيصل^(٢٤) . واضطر الملك سعود آنذاك لحل هذه المشاكل وخاصة المالية باصدار مرسوم في الثاني والعشرين من آذار (مارس) . ١٩٥٨ حول انتقال السلطة التنفيذية في البلاد الى الامير فيصل المعين رئيسا لمجلس الوزراء .

وفي ١٦ ايار (مايو) من ذلك العام صدرت انظمة جديدة لمجلس الوزراء تضمن تأمين الفعالية الكبيرة لنشاط جهاز الادارة وتوسيع صلاحيات المجلس ورئيسية وخاصة في مجال الاقتصاد . وقيدت هذه الانظمة جزئياً من سلطة الملك المطلقة ، وتجلى ذلك بصورة رئيسية في :

١ - ان المراسيم الصادرة عن مجلس الوزراء ، في حالة رفض الملك لها ، تصبح نافذة المفعول ، فيما اذا اكد المجلس وجهة نظره بعد شهر من تاريخه .

(٢١) مهدي العامري ، اغلال العبودية في السعودية ، بغداد ١٩٦٣ ، ص ٥٥ .

(٢٢) ن . ي . بروشير ، العربية السعودية ، ص ١٦٤ .

(٢٣) صوت الطلبة ، رقم ٣ ، ١٩٧٣ ، ص ٣٠ .

(٢٤) التاريخ الحديث .

٢ - ان الوزراء مسؤولون امام رئيس المجلس ورئيس امام الملك (٢٥) .
ورغمًا عن كل هذا ظلت السلطة التشريعية في يد الملك ، وهذا ضمن له اعاقا
اتخاذ قرارات غير ملائمة .

انتهجت حكومة فيصل سياسة الاقتصاد الصارم . فهي حضرت استيراد مواد
التبغ ، وخفضت جزئيا نفقات ومصروفات الاسرة الحاكمة . غير ان تخفيض
المصروفات قد تحقق اساسا على حساب المبالغ المخصصة للتنمية الاقتصادية
والثقافية (٢٦) .

وفي بداية الستينات ، اصبح النزاع بين الملك سعود والامير فيصل يتخذ طابعا
مكشوفًا واحتدم بشكل حاد . وقد قدم فيصل استقالته بغية الضغط على الملك غير
ان الملك استغل الاستقالة والاستياء في البلاد واقدم على حل الحكومة (٢٢ كانون
اول (ديسمبر) ١٩٦٠) ، وشكل حكومة جديدة شغل فيها منصب رئيس الوزراء من
جديد . وللمرة الاولى في تاريخ البلاد شارك ممثلوا البرجوازية المحلية من مجموع
١٣ وزيرًا ، علما ان تسعة ليسوا من الاسرة المالكة . ووعد الملك في بيان الحكومة
الاول باجراء عدد من الاصلاحات ، وبالدرجة الاولى وعد بتحويل السعودية من
ملكية مطلقة الى دستورية (٢٧) .

رفض مجلس الوزراء تمديد فترة تأجير القواعد الجوية - الحربية في الظهران
للأمريكان . وقد اثارت هذه القرارات وعدد من القرارات الاخرى السخط
والاستياء في صفوف الاقطاعيين وارانكو والامبريالية .

وقد قرر الملك تحت ضغطهم عدم تطبيق بعض هذه القرارات ، بل ذهب ابعد
من هذا وابعد عن الحكومة فيما بعد مجموعة من الامراء الاحرار ، برئاسة الامير
طلال ، الذي كان يشغل منصب وزير المالية ، وفي الوقت نفسه الشخصية الرئيسية
في هذه المجموعة رغم تعيين ابناء الملك سعود في هذه المناصب الحكومية .

(٢٥) انظمة مجلس الوزراء ، ١٩٥٨ .

(٢٦) تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ص ٢٢٩ .

(٢٧) نفس المصدر ، ص ٢٣٠ .

وبعد ثورة اليمن عام ١٩٦٢ واسقاط الملكية هناك ، دعمت السعودية بقوة العناصر الملكية المعادية للثورة وشنت الحرب على الجمهورية العربية اليمنية . وهذا ادى من جديد الى توتر الوضع في البلاد ، واصبح فيصل من جديد وبدعم من الولايات المتحدة والاطراف الاكثر رجعية في البلاد ، رئيساً لمجلس الوزراء . وفي ٣٠ آذار مارس ١٩٦٤ صدر بيان الحكومة حول نقل السلطات التنفيذية والادارية والتنظيمية والقضائية الى فيصل رئيس مجلس الوزراء وولي العهد^(٢٨) . ولا بد من الاشارة الى ان التحديد المؤقت لصلاحيات وسلطة الملك لم يؤثر على طابع السلطة اي انها بقيت ملكية مطلقة .

وفي الثاني من تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ ازيح سعود رسمياً عن العرش وحل مكانه اخوه فيصل ، الذي اعاد تشكيل الوزارة ، وشغل منصب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والقائد العام للقوات المسلحة^(٢٩) . ومع اعتلاء فيصل العرش ، بدأ عهد جديد في تاريخ الحكم المطلق - فترة توطيد هذا الحكم وازدهاره . وهذا قد برز :

اولاً من خلال تعزيز سلطة الملك الفردية وتركيز جميع السلطات العليا في يديه بلا استثناء ودون اية قيود . وجرى تعديل البنود التي تعيق نشاط الملك كرئيس للوزراء في نظام مجلس الوزراء لسنة ١٩٥٨ .

ثانياً : جرى تطوير او توسيع الجهاز البيروقراطي الضخم في المركز والاقاليم . فقد بلغ عدد مستخدمي الدولة ١٢٦٧٠٠ شخصاً في عام ١٩٦٩^(٣٠) ، ووصل الى ١٧٦٨٦٥ شخصاً في عام ١٩٧٣^(٣١) ، يعملون في مختلف مجالات جهاز الدولة ، بما في ذلك المؤسسات الادارية لقطاع الدولة ، الذي تم توسيعه ايضاً في هذه المرحلة . ثالثاً : استمرار تقوية اجهزة القمع (الجيش ، والحرس الوطني ، وهيئات الامن ، والبوليس ، والمخابرات ، وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) ، ويرتبط توطد

(٢٨) نفس المصدر ، ص ٢٣٧ .

(٢٩) احمد عس ، معجزة فوق الرمال - ص ٢٩٠ .

(٣٠) مجلة الحكمة رقم ٣١ ، ١٩٧٤ عدن ، ص ١٤ .

(٣١) ام القرى رقم ٢٥٣٣ - ٢٠ / ٧ / ١٩٧٤ - السعودية .

الهيئتين الاوليتين (الجيش والحرس الوطني) كذلك بتقوية دور السعودية في العالم العربي ولتحقيق مخططات الامبريالية في قمع حركة التحرر الوطني العربية . وتعمل الهيئات الاربع الاخيرة في البلاد بصورة ارتجالية وبدون اية قواعد حقوقية وبالتالي بدون اية قيود .

رابعا : اتخذ الحكم الاقطاعي طريق . القمع التعسفي الوحشي بحق المعارضة في البلاد . ويتم تخصيص اموال طائلة دون اية قيود لاستخدامها في العداء للشوعية والاتحاد السوفيتي ، كما يلاحظ في البلاد تزايد عدد الهيئات الخاصة «بالمسائل الدينية» ، وتستمر هذه العملية حتى الوقت الحاضر .

ان يقتل الملك فيصل من قبل قريبه الامير فيصل بن مساعد في ١٩٧٥ لم يغير من طبيعة الملكية وشكلها .

لا يوجد في السعودية الحديثة ، وكالسابق ، اي دستور للبلاد او هيئة تشريعية وتمثيلية (لا في المركز ولا في الاقاليم) . ولا يوجد في البلاد حتى الان اي قانون مدني او جنائي بسبب رسوخ العلاقات الاقطاعية في البلاد . وتعتبر ادارة الملك المفرد هي مصدر القانون ، وان جميع القوانين النافذة في البلاد مصادقة من قبل الملك ، وفي هذا الصدد من الضروري التذكير بانه قد صدر في البلاد عدد من القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية في تلك المجالات التي تكون فيها البرجوازية معنية بالامر . وهذه القوانين هي نظام العمل والعمال وانظمة حماية وتشجيع الصناعة الوطنية لعام ١٩٦٢ وانظمة الوكلاء التجاريين لعام ١٩٦٣ وغيرها .

يعتبر الملك المرجع القضائي الاعلى رغما عن احداث وزارة للعدل في عام ١٩٧١ . ان النظام القضائي للبلاد منظم كالسابق على مبادئ وشريعة القرون الوسطى ، فلا توجد محاكم مدنية او جنائية ، وتعتبر المحاكم الشرعية احدى دعائم القوى الرجعية للبلاد . لذا من الطبيعي ان تطالب القوى التقدمية باحداث محاكم عصرية .

يعين الملك الحكومة ونواب رئيس الوزراء وجميع الوزراء ونوابهم وجميع المستشارين ورؤساء الدواوين وكبار ضباط الجيش والحرس الوطني وهيئات الامن والسفراء والقناصل والمبعوثين الدبلوماسيين في المؤتمرات والهيئات الدولية . كما يحدد الملك

كذلك حجم ميزانية الدولة ويصادق سنوياً على النفقات والمداخيل الحكومية والخطط الاقتصادية بمراسيم خاصة . وبهذا الشكل يتصرف الملك اثناء انفاق الاموال بدون اية مشاركة من الشعب في هذه المسألة الهامة في حياة البلاد الاقتصادية . وتنتشر في اجهزة الدولة ، الوساطة والمحسوبية على نطاق واسع ، اذ يمكن الحصول على ما يراد عن طريق التعرف بابي امير ويصبح العديد من كبار الموظفين اثرياء كبار بفضل الصلات الخاصة . ومن هنا يلاحظ النمو السريع للبرجوازية البروقراطية .

الخاتمة

يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات العامة مما استعرضناه في هذه الدراسة
لقد ظهر الحكم الملكي المطلق في السعودية في مرحلة معينة فقط من تطور الملكية القطاعية - بعد تشكيل العلاقات الرأسمالية في احشاء المجتمع القطاعي العشائري .

ان النوطد السريع سببا للحكم المطلق في السعودية في النصف الثاني من القرن العشرين قد نتج بدرجة غير قليلة عن هذا الواقع - وهو ان ذلك الشكل من الدولة المسمى بالاستبداد القطاعي والذي ظهر في العشرينات - الثلاثينات من هذا القرن اثناء عملية تشكيل الدولة المركزية ، والذي يمتلك صفات ادارية وهيكلية مشتركة كثيرة مع الحكم المطلق قد سبقه مباشرة .

تعتبر الملكية المطلقة في السعودية انعكاسا لحقوقيا لمرحلة الانتقال من القطاعية الى الرأسمالية التي تعاني منها البلاد في المرحلة الراهنة
لقد اختارت البرجوازية في السعودية بسبب منشئها الاجتماعي وتطور الرأسمالية المشوه طريق المهادنة مع القطاعية ومع الملكية المطلقة عوضا عن التحالف مع الكادحين في التضال ضد القطاعية والامبريالية . وان القطاعيين قد ادركوا الدور الذي يمكن ان تلعبه البرجوازية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية اخذوا يتعاونون اكثر فاكشر مع البرجوازية بغية الاحتفاظ بسيطرتهم . ومن جهة اخرى ادركت البرجوازية انها غير قادرة على المعركة العلنية ضد القطاعيين

و ضد سلطة الملك الالمحدوده ، لذارضخت لوصاية الحكم المطلق السلساسية . غير ان مثل هذا التحالف لايفر من جوهر الحكم المطلق كشكل للدولة الاقطاعية ، وهو ذو طابع مؤقت وغير ثابت . ولاشك ان العلاقات الرأسمالية النامية تؤدي الى تعزيز دور البرجوازية في المجتمع وبالتالي الى تنامي دورها في جهاز الدولة . وبهذه الصورة ستتطور الملكية الاقطاعية المطلقة في السعودية في ظروف تطور الرأسمالية في البلاد والنفوذ والتأثير الكبيرين للاحتكارات العالمية باتجاه الملكية البرجوازية بصورة حتمية . ولكن يحمل هذا التطور طابعاً محافظاً وهو لا يأخذ بالاعتبار مصالح واردة فئات واسعة من الجماهير الشعبية .

ان نضال الكادحين بقيادة الطبقة العاملة المتنامية ، وخاصة بعد ان اسست هذه الطبقة طليعتها الشورية - الحزب الشيوعي في السعودية ، ان هذا الكفاح سيحدد في نهاية المطاف مصير الملكية الاقطاعية وطريق التطور اللاحق للمجتمع في بلادنا . ان الحكم المطلق مضطر للتراجع ، ويبرز هذا في الوقت الحاضر اكثر ما يبرز في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (ولوجزئياً) . ولكن سلطة الدولة الاقطاعية مضطره بسبب التطور التاريخي للتراجع في المجال السياسي ايضا . وما يدل على ذلك ، الامر الصادر عن الملك عام ١٩٧٥ حول المنوع عن جميع المعتقلين السياسيين وكذلك جعل نظام الرقابة لبراليا والساح يعض الملاحظات النقدية بخصوص نشاط جهاز الدولة وبعض الشخصيات المسؤلة في الصحافة وغير ذلك .

ورغماً عن ظروف النضال القاسية والرهبة الناجمة عن سيطرة الملكية المطلقة فان نضال شعبنا من اجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي يتوطد يوماً بعد يوم . وان شعبنا ليس وحيداً في هذا النضال ، بل تقف معنا جميع القوى التقدمية في العالم وبالدرجة الاولى الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي . وكما قال ليونيد بريجنيف في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب «انه (اي الحزب) يقدم وسيقدم المساندة للشعوب التي تقا تل من اجل حريتها (من مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب ، دار النشر السياسية - موسكو ١٩٧٥ ، ص ١٢) » .

بيبليوغرافيا

١ - الاساسية :

- ١ - ماركس ، النقد الاخلاقي والاخلاق النقدية ، ماركس - انجلس المؤلفات ، المجلد ٤ .
- ٢ - ماركس ، انجلس ، متيسكيو ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٦ .
- ٣ - ماركس ، الاملاك البريطانية في الهند ، ماركس انجلس ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٩ .
- ٤ - ماركس ، الى انجلس في مانشستر ، حزيران ١٨٥٣ ، ماركس - انجلس المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٨ .
- ٥ - انجلس ، الفترة الفرانكية ، ماركس - انجلس المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٩ .
- ٦ - انجلس ، ضد دوهرنغ ، ماركس انجلس ، المؤلفات الكاملة المجلد ٢٠ .
- ٧ - انجلس ، اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، ماركس وانجلس ، المؤلفات الكاملة المجلد ٢١ .
- ٨ - مراسلات ماركس وانجلس مع شخصيات سياسية روسية ، موسكو ١٩٤٧ .
- ٩ - لينين ، من هم اصدقاء الشعب وكيف يحاربون الاشتراكيين الديمقراطيين ، المؤلفات الكاملة المجلد ١ .
- ١٠ - لينين ، تطور الرأسمالية في روسيا ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣ .
- ١١ - لينين ، مقالات «للمصحفة العالية» المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤ .
- ١٢ - لينين - مشروع برنامج حزينا ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤ .
- ١٣ - لينين - بخصوص الفقر القروي ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٧ .
- ١٤ - لينين - مقدمة كراس «مذكرة بحوث» ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٩ .
- ١٥ - لينين - كيف يتخلى الاشتراكيون الثوريون عن اهداف الثورة ، المؤلفات الكاملة المجلد ١٧ .
- ١٦ - لينين ، ملاحظات صحفي ، المجلد ١٩ .
- ١٧ - لينين ، ستوليين والثورة ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ .
- ١٨ - مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ، دار النشر للمؤلفات السياسية ، موسكو ١٩٧٦ .
- ١٩ - برنامج الحزب الشيوعي في السعودية ، آب (اغسطس) ١٩٧٥ .

٢ - الخاصة

- ١ - القضايا الملحة في تاريخ الدولة والقانون ، مجموعة مقالات ، موسكو ١٩٧٦ .
- ٢ - العربية السعودية بعد سعود ، ف . ل . بوديانسكي ، م . س . لازاروف ، موسكو ١٩٦٧ .
- ٣ - الموسوعة السوفيتية الكبرى ، موسكو ١٩٧٢ ، المجلدان ١ و ٨ .
- ٤ - أ . م . فاسيليف ، بيوريتانية الاسلام (سلفية الاسلام) ، موسكو ١٩٦٧ .
- ٥ - قانون الدولة في البلدان البرجوازية والبلدان التي تحررت من التبعية الكولونيالية ، تحت اشراف البروفيسوري . أ . ستارادويسكي والبروفيسور ف . س . جيركين ، موسكو ١٩٧٧ .
- ٦ - أ . م . دافيدوفيتش ، السلطة المطلقة في عصر الامبريالية .
- ٧ - و . أ . جيلدكوف ، تاريخ الدولة والقانون في الشرق القديم ، موسكو ١٩٦٢ .
- ٨ - تاريخ الدولة والقانون في البلدان الاجنبية ، تحت اشراف ب . ن . عالانتر ، موسكو ١٩٦٣ .
- ٩ - تاريخ اقتصاد البلدان العربية ، مجموعة مقالات ، موسكو ١٩٧٧ .
- ١٠ - تاريخ الدولة والقانون في الاتحاد السوفيتي تحت اشراف البروفيسور . س كالينيك و أ . ف . غانتشاروف ، موسكو ١٩٧٢ .
- ١١ - ف . ب . لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، موسكو ١٩٦٩ .
- ١٢ - نظرية الدولة والقانون الماركسية - اللينينية العامة ، الناذج التاريخية للدولة والقانون ، مجموعة من المؤلفين ، موسكو ١٩٧١ .
- ١٣ - تاريخ الاقطار العربية الحديث ١٩١٧ - ١٩٦٦ ، مجموعة من المؤلفين ، موسكو ١٩٦٨ .
- ١٤ - ف . ف . ازولينغ ، اقتصاد العربية السعودية ، موسكو ١٩٧٥ .
- ١٥ - ف . ف . ازولينغ ، العربية السعودية ، موسكو ١٩٦٨ .
- ١٦ - أ . ي . بيرشتس ، الاقتصاد والنظام الاجتماعي والسياسي في شمال شبه الجزيرة في القرن التاسع عشر - الثلث الاول من القرن العشرين ، موسكو ١٩٦١ .
- ١٧ - ب . ف . بورشيف ، الاقطاعية والجمهير الشعبية ، موسكو ١٩٦٤ .
- ١٨ - ف . ي . بروشين ، العربية السعودية ، موسكو ١٩٦٤ .
- ١٩ - الموسوعة التاريخية السوفيتية ، موسكو ١٩٦٤ ، المجلدان ١ و ٥ .
- ٢٠ - نظرية الدولة والقانون ، ت . ك . الكسندروف ، موسكو ١٩٦٤ .
- ٢١ - تشيرنيلوفسكي ، تاريخ الدولة والقانون العام ، موسكو ١٩٧٣ .

٣ - نشرات دورية

- ١ - مسائل التاريخ ١٩٦٨ - رقم ٥ ، ١٩٧٠ - رقم ٩ ، ١٩٧١ - رقم ٧ .
- ٢ - تاريخ الاتحاد السوفيتي ، ١٩٦٨ - رقم ٥ ، ١٩٦٩ - رقم ٢٢ ، ١٩٦٩ - رقم ٣ ، ١٩٧٠ - رقم ١ ، ١٩٧٠ - رقم ٤ .
- ٣ - الدولة والقانون ١٩٧٣ - رقم ١ .
- ٤ - قضايا السلم والاشتراكية ١٩٧٤ - رقم ١١ .

٤ - باللغات الاجنبية

G . Troller , The Birth of Saudi Aralia London , 1976 .

ج تروالر : ميلاد العربية السعودية ، لندن ١٩٧٦ .

باللغة العربية

١ - الخاصة

- ١ - احمد عس - معجزة فوق الرمال - بيروت ١٩٧٢ - الطبعة الثانية .
- ٢ - احمد امين - تاريخ الدولة السعودية - بيروت ١٩٦٤ الطبعة الثانية .
- ٣ - ابيدولوجية معاداة الشيوعية والاتحاد السوفيتي ، جبهة التحرر الوطني في السعودية ١٩٧٤ .
- ٤ - حافظ وهبه ، خمسون عاما في جزيرة العرب - القاهرة - ١٩٦٢ م .
- ٥ - حافظ وهبه ، الجزيرة العربية في القرن العشرين ، القاهرة - ١٩٤٦ الطبعة الثانية .
- ٦ - فؤاد حمزة ، البلاد العربية السعودية ، الرياض ١٩٦٨ ، الطبعة الثانية .
- ٧ - فهد السديري ، المملكة العربية السعودية عند مفترق الطرق ، بيروت ١٩٧٠ .

- ٨- فهد العامري ، اغلال العبودية في السعودية ، بغداد ١٩٦٣ .
- ٩- س . م . ابراهيم ، تاريخ المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٧٣ .
- ١٠- جسيم الحكم السعودي ، جبهة الاصلاح الوطني ١٩٥٧ .

٢ - نشرات دورية

- ١ - الدارة العدد الثاني ، السنة الثانية ، جدة نموز (يوليو) ١٩٧٦ .
- ٢ - الثقافة الجديدة ١٧ ، ١٨ - ١٩٧٠ ، ٤٥ - ١٩٧٣ ، ٦٠ - ١٩٧٤ - بغداد .
- ٣ - ام القرى ، ٣٣٥٢ ، ٢٠ / ٧ / ١٩٧٤ - مكة .
- ٤ - الحكمة ٣١ ، ١٩٧٤ عدد .
- ٥ - الطريق ، ٧ ، ٨ - ١٩٧٠ بيروت .
- ٦ - القبس العدد ٢٠١٩ ، ٢ / ١ / ١٩٧٨ الكويت .
- ٧ - مجلة دراسات الخليج والجزيرة ، ٧ - ٢ / ٧ / ١٩٧٦ ، ١١ - ٣ / ٧ / ١٩٧٧ - الكويت .
- ٨ - صوت الطليعة ، ٢ - ١٩٧٤ ، ٦ - ١٩٧٤ ، ٧ - ١٩٧٤ ، الكويت .

٣ - المراجع الوثائقية

- ١ - نظام مجلس الوزراء السعودي لسنة ١٩٥٣
- ٢ - نظام مجلس الوزراء السعودي لسنة ١٩٥٨
- ٣ - نظام الحكم في الحجاز ١٩٢٧ .
- ٤ - نظام العمل والعمال ١٩٧١ .
- ٥ - نظام التأمينات الاجتماعية ١٩٧٢ .
- ٦ - نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية ١٩٦٢ .

منشورات طريق الكادحين